المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم السياسية المقارنة

تخصص نظم سياسية مقارنة

الفواعل غير الرسمية في عملية التغيير السياسي

دراسة حالة تونس 2010 -2016

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة : سهيلي كامية

إشراف الأستاذة : طلحي إيناس

لجنة المناقشة:

الأستاذة: طلحي إيناس	مشرفا ومقررا
الأستاذة: شابي عبير	رئيسا
الأستاذ: زيام عبد النور	مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

شكر وعرفان

في بادئ الأمر أتوجه بالشكر والحمد إلى المولى عز وجل بإعانته لي في إتمام هذا العمل المتواضع، فما التوفيق إلا من عند الله.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدم جزيل الشكر من أستاذ المرحلة الابتدائية إلى أستاذ الجامعة من مرحلة ليسانس، واختص بالشكر الأستاذة المشرفة طلحي إيناس على قبولها الإشراف على هذا العمل المتواضع وصبرها علي وإعانتها لي.

إهداء

أتشرف وأتفضل بإهداء هذا العمل إلى اللذين أنارا لي درب حياتي وسهرا علي في الصغر

وحرسا علي في الكبر، وعلماني أن العلم هو أقدس شيء في الوجود، وأنه يؤخذ ولا يعطى.

إلى والداي أمي التي أحب ودائما تحرص على الدعاء لي حفظها الله ورعاها إلى أبي نعم الصديق والأب شافه الله وعافه من مرضه.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الأسباب، والتي دفعت بمختلف شرائح المجتمع التونسي من أحزاب سياسي، مجتمع مدني، ومواطنين للمطالبة بالتغيير السياسي، منذ الاستقلال إلى غاية الإطاحة بحكم الرئيس زين العابدين.

ثم إبراز أهم مؤشرات التغيير السياسي بدءا من المجلس الوطني لحماية الثورة إلى غاية انتخاب المجلس التأسيسي في 2011، ثم تشكيل حكومة ترويكا بتحالف الأحزاب الثلاث هذه الأخيرة التي لم توفق في إدارة شؤون البلاد ما استدعى الأمر إلى تشكيل حكومة تكنوقراط من ذوي الكفاءات الوطنية والمستقلة عن أي حزب سياسي، مع ذكر أهم ماميز دستور 2014.

ولقد تناولت في دراستي هذه التحديات، والمشاكل التي اعترضت طريق التغيير السياسي لسنة 2011، من اجل بناء نظام سياسي ديمقراطي يجسد الكرامة والحرية، التي طالما نادي بها الشعب التونسي.

وكان لدور مؤسسات المجتمع المدني التونسي دور هام في مسار الانتقال الديمقراطي، إذ له الأثر الكبير في إنجاح عملية التغيير السياسي 2011.

ولقد استندت في معالجة الدراسة إلى مجموعة من الدراسات والمصادر الأولية والثانوية والأدبيات ذات الصلة.

Résumé de l'étude

L'étude visait a faire la lumière sur les raison les plus importantes, Ce qui a incité les différents segments de la société tunisienne, comme les partis politique, la société civile, les citoyens a exiger un changement politique depuis l'indépendance de l'état tunisienne 1956, jusqu'a ce que le renversement du président zin el abidine.

Et puis mettre en évidence les plus importants indicateurs de changement politique, allant du conseil national pour la protection de la révolution, jusqu'a l'élection de l'assemblée constituante en 2011, Et puis former une troïka de la coalition gouvernementale qui ont échoué dans la gestion des affaires du pays, est appelé à la formation d'un gouvernement de technocrates ayant des compétences nationales et indépendante de tout partis politique , Avec les caractéristiques des constitutions de 2014.

Jai traité dans mes études les défis, et les problèmes rencontrés par le changement politique pour l'année 2011, afin de construire un système politique démocratique qui incarne de dignité et la liberté.qui a longtemps été appelé par le peuple tunisien.

Ainsi que le rôle des institutions de la société civile tunisienne dans le processus de transition démocratique, avec un impact significatif sur les succès de changement politique en 2011, et a été fondée sur l'étude portant sur un group d'étude de sources primaire et secondaire et la documentation pertinente.

مقدمـــــة

يعيش العالم العربي بصفة عامة منذ أواخر عام 2010، و دولة تونس بصفة خاصة حالة من الانتفاضات والحراك الاجتماعي الهادفة إلي إسقاط النظام السياسي التسلطي، ومحاربة الاستبداد السياسي بنماذجه المتعددة، وما نتج عنه من طغيان الرشوة والمحسوبية، وفساد في مختلف المجالات بالإضافة إلي اتساع دائرة الفقر، والتهميش بشتى أنواعه.

إن تفاقم الأوضاع المزرية السابقة الذكر، دفع بالشعب التونسي الخروج عن صمته، والمطالبة بالتغيير السياسي، ورحيل النظام السياسي الذي طالما عجز عن قراءة خطورة الواقع المعاش.

إن عملية التغيير السياسي الذي شاهدته تونس يمكن أن ينخرط فيها أي مواطن غير راضي عن الوضع العام في البلاد، فالهدف هو التغيير من اجل الانتقال من نظام تسلطي قمعي إلي نظام ديمقراطي.

ولعل ماساعد على قدرة إنجاح عملية التغيير السياسي، هو الدور المحوري الذي لعبته الرباعية التونسية في التوحيد بين الفر قاء السياسيين أثناء الفترة الانتقالية، باعتبارها آلية مهمة في التنمية بمختلف مجالاتها، وسلاح قوي ضد التجاوزات الذي قد تمس بحقوق الإنسان.

فكانت بمثابة الضامن لاستمرارية عملية التغيير السياسي البناء، وذلك بالنظر لقدرته على التغلغل في شتى مجالات الحياة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في تفسير أهم الدوافع والأسباب للتغيير السياسي في تونس، وابرز التغييرات التي طرأت على المجتمع التونسي بصفة عامة، وعلى النظام السياسي بصفة خاصة في الفترة الزمنية 2010–2016.

إن أهمية ما حدث في تونس 2011 ساهم في تصحيح الفكرة الأساسية التي أراد الغرب والإعلام الغربي تسويقها في كل مرة، وهي أن العرب كشعوب غير قادرين على بناء وتكوين مؤسسات دولة حديثة، ومجتمع ديمقراطي متفتح .

وعلى هذا الأساس كان للتغيير السياسي في تونس نتائج، تمثلت في كسر حاجز الخوف والذي أكد بان الشعب التونسي قادر على التغيير متى أراد فعل ذلك، طالما وجد الأمل والإصرار.

بالإضافة إلى التطور الواضح في وعي مؤسسات المجتمع المدني التونسي، حيث أدركت جدية رسالتها في العمل على طرح العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي كانت منذ وقت قصير من الممنوعات والمحرمات وتصل إلى حد الكبائر.

مبررات اختيار الموضوع :

الاعتبارات الذاتية : إقامة دراسة علمية بغية كشف الواقع المتردي، والمتمثل في عجز النظام السياسي في تونس عن قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي، مع إبراز مكانة مؤسسات المجتمع التونسي في قيادة عملية التغيير السياسي.

الاعتبارات الموضوعية: تكمن الدراسة العملية لهذا الموضوع في إيجاد الحلول الفعلية للإشكالات الحاصلة على المستوى السياسي والاجتماعي، من خلال الأساليب التي تتبعها مؤسسات المجتمع المدني التونسي، في إدارة عملية التغيير السياسي قصد بناء الرسوخ الديمقراطي في المرحلة المقبلة للنظام السياسي.

إشكالية الدراسة : عرف النظام التونسي جملة من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تسببت فيها عدة عوامل تهدف إلى التغيير السياسي من اجل تحقيق مطالب لمختلف الفئات الوطنية قصد إقامة نظام ديمقراطي يسوده الحرية والكرامة، فكان لمساهمة مؤسسات المجتمع المدني دور بارز في عملية التغيير السياسي، وبالتالي الانتقال الديمقراطي وعليه الإشكال يطرح نفسه. **ما الدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني في سبيل إنجاح عملية التغيير السياسي بهدف تجسيد نظام سياسي ديمقراطي؟**

وتندرج تحت هذه إشكالية عدة تساؤلات يمكن حصرها كالأتي :

-فيما تكمن دوافع التغيير السياسي في تونس ؟

- ماهي الآليات التي اعتمدتها مؤسسات المجتمع المدني التونسي في إدارة عملية التغيير السياسي؟

- ماهي ابرز مؤشرات التغيير السياسي في تونس بعد 2011؟

- ماهي التحديات التي واجهت كل من مؤسسات المجتمع المدني وعملية التغيير السياسي؟

حدود الإشكالية:

الحدود الزمنية : كانت بين الفترة (2010–2016)

الحدود المكانية :يتم التركيز في هذه الدراسة على الدولة التونسية.

الفرضية الرئيسية للدراسة: كلما حافظت مؤسسات المجتمع المدني على درجة استقلاليتها عن السلطة الحاكمة, كلما كانت مؤهلة لقيادة المجتمع في عملية التغيير السياسي تجسيدا لنظام حكم ديمقراطي.

وتندرج تحت الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية:

– كلما كان التغيير السياسي متجها نحو محاربة الفساد وتعديل الحكم، كلما اخذ صفة الإصلاح السياسي في مفهومه.

– كلما كان التغيير السياسي متجها نحو الإصلاح السياسي، كلما ساعد على بناء المبادئ الديمقراطية.

– إن نجاح عملية التغيير السياسي من ممارسات النظام التسلطي البوليسي إلى ممارسات النظام الديمقراطي، مرهون بمدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن السلطة الحاكمة.

مناهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع لتغييرات السياسية التي طرأت على المجتمع السياسي التونسي، وعن أهم الدواعي لعملية التغيير السياسي مع إبراز الدور المحوري لمؤسسات المجتمع المدني التونسي، فقد تم توظيف المناهج التالية كونها مناسبة لموضوع الدراسة وهي :

أولا -المنهج التاريخي :

اقتصر توظيف المنهج التاريخي على تتبع التطور التاريخي للمتغير الأول (الفواعل غير الرسمية) والمتغير الثاني وهو (عملية التغيير السياسي) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم توظيف المنهج التاريخي على مستويين متفاوتين المستوى الأول يعتمد على المصدر الأصلي بالرجوع إلى الدستور التونسي ما قبل وبعد التغيير السياسي، والمستوى الثاني يعتمد على المصادر الثانوية بالرجوع إلى الكتب والمقالات في دور مؤسسات المجتمع المدني التونسي باعتبارها احد الفواعل غير الرسمية للدولة التونسية.

ثالثا-منهج دراسة الحالة :

اعتمدنا على هذا المنهج في دراسة(حالة تونس) بغية معرفة الظروف التي ظهرت فيها المشكلة قيد البحث، باعتبار أن ظروف كل حالة قد تكون متميزة عن غيرها إلى حد كبير، فالتغيير السياسي الذي حدث في تونس لا يمكن تعميم نتائجه على المجتمع المصري مثلا.

المقاربات المستعملة :

أما المقتربات التي تم الاستعانة بها تتمثل في:

مقترب الجماعة: تم الاعتماد عليه لان التغيير السياسي الذي طرأ على المجتمع المدني التونسي، كان نتيجة لتفاعل مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني التونسي، والمتمثلة في الرباعية التونسية والتي بدورها تعبر عن مجموعة من الأفراد يهتم مقترب الجماعة بدراستها و إبراز أهميتها.

مقترب المؤسساتي : الاعتماد على هذا المقترب ذلك لأنه يهتم بالفواعل غير الرسمية باعتبارها مؤسسات.

صعوبات الدراسة : تكمن صعوبات الدراسة في محدودية الكتب والمجلات التي تتناول موضوع التغيير السياسي، وهذا راجع لعدم ضبط المصطلحات السياسية والمفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، فكل مفكر أو باحث يترجم المصطلح حسب مايراه، ثم قلة المراجع الموثقة نظرا لحداثة الموضوع .

أدبيات الدراسة :

الدراسة الأولى :هي دراسة مجموعة من الباحثين العرب تحت عنوان"المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية"، وقد ركز من خلالها الباحثون على نشاءه وتطور المجتمع المدني وأبعاده وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، ضف إلى تحديات المجتمع المدني ألمغاربي، رسالة ماستر من إعداد عمارة ليلى تحت عنوان "دور المجتمع المدني في التنمية السياسية" مذكرة لنيل شهادة الماستر حيث تطرقت فيها الباحثة إلى بعض خصائص المجتمع المدني في تونس.

الدراسة الثانية

رسالة ماجستير من إعداد بلال محمود محمد الشوبكي تحت عنوان "التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حركة حماس نموذجا"، والتي تطرق فيها الباحث إلى مناهج التغيير السياسي وخصائصه.

رسالة ماجستير من إعداد محمد عبد الفتاح بعنوان أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة"الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"حيث تطرق فيها الباحث لمفهوم التغيير السياسي وخصائصه.

الدراسة الثالثة

عزمي بشارة كتاب تحت عنوان الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها، من خلال يومياتها ذكر فيها أهم أسباب التغيير السياسي لتونس والظروف التي أحاطت به.

مقال عائشة تايب "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية في تونس قراءة سوسيولوجية"، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات،ذكرت فيه مدى الاهانة التي يتعرض لها الشاب التونسي وانعدام آلية التواصل بين السلطة والشعب.

الدراسة الرابعة

أطروحة ماجستير لعبد الرحمن يوسف سلامة تحت عنوان التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد كانون/2010، في تناول في دور مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الصراع بين مختلف الأطراف السياسية المتنازعة.

مقالة عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية ودورها في الثورة ومجراها، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، حيث تطرق فيها إلى التحديات التي واجهت عملية التغيير السياسي أثناء الفترة الانتقالية ودور الرباعية التونسية.

تقسيم الدراسة :

تفصيلا للموضوع نتطرق في الفصل الأول لتأصيل النظري لموضوع الدراسة، إذ ينقسم إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول يكون حول ماهية التغيير السياسي وخصائصه وأنماطه، أما في المبحث الثاني فيكون حول مناهج التغيير السياسي ابتداء بالمنهج السلمي إلى غاية المنهج الثوري، وفي المبحث الثالث نتناول فيه مراحل التغيير السياسي بدءا بمرحلة الوعي بالواقع وصولا إلى مرحلة الشروع في عملية التغيير السياسي .

في الفصل الثاني يكون حول مجرى عملية التغيير السياسي دراسة حالة تونس (2010–2016)، ينقسم بدوره إلى مبحثين المبحث الأول دراسة جغرافية وتاريخيه وذلك بإبراز الإطار الطبيعي والتوزيع الجغرافي والظروف التاريخية لنشاءه دولة تونس الحديثة، المبحث الثاني يكون حول دوافع التغيير السياسي في تونس بالتطرق إلى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي قبل 2010.

الفصل الثالث والأخير ندرس فيه المؤسسات غير الرسمية في عملية التغيير السياسي لتونس(2010–2016)، وفيه مبحثين المبحث الأول لمحة عن المجتمع المدني التونسي نشأته خصائصه واهم مؤسسات المجتمع المدني التونسي، أما المبحث الثاني فنسلط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني التونسي وذلك من خلال دور الرباعية التونسية 2011، ثم نشير إلى مؤشرات التغيير السياسي بعد 2011 وهذا راجع للنجاح الذي حققته الرباعية التونسية ثم التحديات التي واجهت الرباعية التونسية في ظل التغيير السياسي.

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم التغيير السياسي

تمهيد : لازال مفهوم التغيير السياسي يكتنفه الكثير من الغموض، وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم على مستوى الفهم والممارسة، فمن بين المشكلات المنهجية التي تواجهها العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية خاصة، هي صعوبة تقديم تعريف شامل لأي مصطلح، وهذا ما ينطبق مع مصطلح التغيير السياسي، ولهذا سنحاول في هذا الفصل توضيح مفهوم التغيير السياسي.

فنتطرف في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : ماهية التغيير السياسي

المطلب الأول : مفهوم التغيير السياسي

المطلب الثاني: خصائص التغيير السياسي

المطلب الثالث : أنماط التغيير السياسي

المبحث الثاني : مراحل التغيير السياسي

المطلب الأول : الوعي بالواقع

المطلب الثاني : مرحلة تكامل الأهداف

المطلب الثلث : الشروع في عملية التغيير السياسي.

المبحث الثالث : مناهج التغيير السياسي

المطلب الأول : منهج التغيير الدستوري

المطلب الثاني : منهج التغيير السلمي

المطلب الثالث: منهج التغيير العنيف

المبحث الأول :ماهية التغيير السياسي

المطلب الأول :مفهوم التغيير السياسي.

تتعدد مفاهيم التغيير وتختلف باختلاف الزاوية التي تدرس فيها، أو ينظر إليه من خلالها, فبعض الدارسين يدرسونه من زاوية أسبابه, وبعضهم الأخر من زاوية النتائج,

ولقد جاء مصطلح التغيير في القران الكريم في أربعة مواضيع مختلفة في سورة مدنية النزول أولها سورة النساء في قوله تعالى"**ولأمرنهم فليغيرن خلق الله**"[1] يشير العلماء إلى أن التغيير في هنا يعني تغيير فطرة الناس المبنية على الإسلام وتغيير الحلال حراما والحرام حلال.

فجاءت في سورة الأنفال في إشارة إلى تغير نعمة الله على عباده أن هم قابلوا نعمه بالكفر والفسق والعصيان في قوله تعالى"**ذلك بان الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وان الله سميع عليم**"[2]

فيما جاءت في صورة الرعد بمعنى تغير بأنفس القوم حيث يقول عز وجل"**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**"[3]

إن معنى التغيير في القران الكريم جاء على وجهين هي تغيير صورة الشيء دون ذاته و تبديل الشيء بغيره.

[1] سورة النساء، الاية199 ص97

[2] سورة الأنفال، الاية53 ص184

[3] سورة الرعد، الاية11 ص250

وقبل التطرق إلى مفهوم التغيير السياسي لغة واصطلاحا ، يجب علينا التفريق بين مصطلح التغير والتغيير، وعلى هذا الأساس تشير الهيئة اللغوية (تغير)الوارد على وزن(تفعل) إلى تبدل وتحرك (وانتقال ذاتي)، فحين نقول (التغير الاجتماعي)، فان هذا المركب الوصفي يؤدي لتحقق أمر حصولي قد يكون عفويا أو تلقائيا.

فحين نقول (التغيير الاجتماعي)، فان هذا المركب الوصفي يتحدث عن أمر عملي تحصيلي، أي يستحضر في وعيه فعلا يقوم به احد، أو جماعة لإحداث التبدل والنقل من حالة إلى حالة، فهو تبديل وتحريك(ونقل غيري) آي هو عملية قصديه، وليست عملية عفوية أو تلقائية ويظهر فيها طرفان :

احدهما القائم بالفعل والتغيير أي (الفاعل.المغير)، وثانيهما الجهة التي تجري عليها عملية التغيير(المنفعل.المغير)، فعملية التغيير إذن هي قصديه تسعى لإحداث التبدل والانتقال.

وانطلاقا من هذا فيمكن أن نصف مواقف الناس تجاه التغيير إلى ثلاثة :

الموقف المؤيد(الايجابي) : وهو موقف يؤمن بالتغيير ويتقبله ويدعمه، ويقوم بالإسهام الفعلي فيه، وتمثله المجتمعات التي تتقبل التغيير كقيمة وفكر، ومنهجا وطريقة حياة.

الموقف المعارض(السلبي) : وهو موقف يؤمن بعدم التغيير أو لا يؤمن بالتغيير، ومن ثم يعارضه من اجل إعاقة العملية التغييرية أو إجهاضها.

الموقف اللامبالي : وهو موقف من لا يعنيه تحقيق التغيير ونجاحه، ولإبقاء الصورة المجتمعية أو زوالها، ومن ثم يقف موقف المتفرج الذي يحمل شعار"الوقوف على التل اسلم".[1]

[1]موسى أل الشيخ، معوقات التغيير الاجتماعي،,مجلة البصائر، العدد2010، 46

أولا- يشير التغيير لغة :"إحداث شيء لم يكن قبله" أو "انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى".

التغيير لغة أيضا في المعجم الوسيط :"جعل الشيئي على غير ما كان عليه"

ثانيا-التغيير اصطلاحا :يمكن تعريف التغيير وفق **أسامة الغزالي حرب** على انه "ثورة سريعة وشاملة في المجتمع، والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى."

أما محمد عابد الجابري" التغيير عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي بمختلف مظاهره." وهو أيضا ما ذهبت إليه **الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله** "بأنه انقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتقد,وانقلابا في الوعي."

وتأسيسا على ذلك فمفهوم التغيير السياسي كما جاء في **موسوعة العلوم السياسية** هو"مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد بها الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي."

ويمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم التغيير السياسي **للدكتور عبد الإله بلقزيز** كواحد من أفضل واشمل التعريفات التي تناولت التغيير السياسي المعاصر"التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيئ، لاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة،أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة,أو إزالة ظلم,أو تصحيح خطاء أو تصويب اعوجاج".[1]

[1]محمد عارف عبد الله ،,دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي(الثورة المصرية نموذجا)، أطروحة لنيل الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا2012، ص23،24

وعليه يمكن أن يتحدد مفهوم **التغيير السياسي** بناء على **صفة التغيير**، فان كان ايجابيا محمودا يهدف إلى محاربة الفساد وإزالته، فينطبق عليه تعريف الإصلاح السياسي ويقصد به في هذه الحالة "تغيير وتعديل في نظام الحكم، سوءا أكان جزئيا أو جذريا، ومحاربة الفساد والضعف فيه بوسائل مختلفة، بحيث يحقق المقاصد الشرعية المرجوة منه".

أما إذا كان **التغيير السياسي** لا يهدف إلى هذه الأمور، بحيث يهدف إلى تكريس الفساد أو محاربة الخير، فانه يقصد به "تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئيا أو جذريا بوسائل مختلفة، بحيث يتحقق دون النظر إلى المقاصد الشرعية المرجوة منه".[1]

وهناك من يعرف التغيير السياسي على انه "انتقال المجتمع بإراداته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا." ويقصد بالمجتمع أي تجمع بشري من دول أو أحزاب، ويشير هذا التعريف إلى أن التغيير السياسي يحدث بعموم الرغبة والإرادة لذلك المجتمع، بمؤسساته وأفراده من اجل الوصول إلى حالة اجتماعية أكثر تطورا ورقيا.

فيما يرى ابن خلدون بان التغيير السياسي هو احد سمات الدول والمجتمعات حيث يقول:"إن أحوال الأمم والعالم وعوائدهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات، فكذلك يقع في الأفاق والأقطار وأزمنة والدول.[2]

[1] إدارة البحوث والدراسات، قراءات نظرية التغيير السياسي–المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية2012،ص 6

[2] رائد محمد عبد الفتاح دبعي، "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة الإخوان المسلمين في مصر نموذجا" أطروحة لاستكمال لمتطلبات الحصول على الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، جامعة النجاح كلية الدراسات العليا،2012 ص31،32

المطلب الثاني :خصائص التغيير السياسي

1. أن التغيير في إطاره العام يتسم بالحراك وعدم الثبات، أي حراك المجتمع بدرجات متفاوتة من حيث القوة، وبدرجات متفاوتة من حيث المشاركة، والنخب والأفراد و غيرها الرافض لواقعه أو لبعض جزئياته، ويسعى إلى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير.
2. أن التغيير السياسي يختلف باختلاف الهدف، والأساس والمنهج، فاختلاف الأهداف تكون انطلاقا من تنوع الرؤى في المجتمع، واختلاف في الأساس يكون حول المجال الذي ستنطلق منه قوى التغيير في مشروعها، فيكون على أساس قانونيا، وعلى أساس إيديولوجي فكري،أما الاختلاف في المنهج فقد يكون التغيير سلمي، أو عنيف حسب مبادئ القوى الساعية للتغيير، وطبيعة ظروف المرحلة.[1]
3. أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى تغيير، إذ انه في ظل غياب الوضع الشاذ فانه لا مبرر للتغيير، كغياب العادلة أو الحرية أو انتشار الفقر، لاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة فيكون التغيير تغييرا نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف، أو التعليم محل الأمية أو الاستقرار محل الفوضى.
4. أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغييرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها تغييرا بالمعنى الحقيقي.[2]

[1] بلال محمود الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام "حماس نموذجا"، فلسطين، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر2008ص 25،26

[2]- محمد عارف عبد الله,المرجع السابق، ص26، 25

5. أن أدوات التغيير السياسي مرتبطة بقدرات الإنسان، فعملية التغيير لايقوم بها شخص واحد إنما هي ثمرة حراك اجتماعي شاملة، وتمر بعدد من المراحل المتنافسة على النحو التالي: عرض القضية أو الفكرة أو المشكلة المراد تغييرها مع إقامة الحجة والبرهان، ثم تشكيل حركة أو جماعة تدعو لفكرة التغيير، وتتسم بشمولية نشاطها وينضم إليها كل فرد مؤمن بفكرة التغيير.
6. أن التغيير في كثير من الأحيان يتم بإدارة المجتمع، وأحيانا بدون إرادة المجتمع ذلك أن هناك العديد من الأمثلة التي استطاعت بها قلة إحداث تغيير سياسي في مجتمع معين، من خلال امتلاكها لقوة الإكراه الإجباري مثل الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، حيث أن المجتمع بعمومه يلعب دور المتفرج بها.[1]
7. أن التغيير ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة للوصول إلى الهدف وهو المستقبل الأفضل، ولذا ينبغي أن يكون هناك مبرر للتغيير فالتغيير الذي لا ينبع من دوافع وأسباب يكون تغيير عشوائي غير مخطط وبدون هدف غالبا ما يفشل، ويسبب للمنظمة أو الشخص نفسه الكثير من المشكلات، وانه لإحداث التغيير نحتاج إلى تكرار الحدث من 6 إلى 21 مرة حتى يثبت في ذهن من نريد تغييره.[2]

[1] رائد محمد عبد الفتاح دبعي، مرجع سابق، ص32

[2] محمد عارف عبد الله,المرجع السابق، ص25،26

المطلب الثالث : أنماط التغيير السياسي.

أولا–نمط التغيير من القمة(الراسي) transformation: ويكون في حالات الأزمات وهو عبارة عن رد فعل ويرتبط بمبادرات السلطة الحاكمة لفتح المجال السياسي، وبموجبه تمنح السلطة الحاكمة سواء كانت مدنية، أم عسكرية للشعب حق ممارسة بعض الحقوق، وتلجأ إليه حين تشعر النخبة الحاكمة بداية الانشقاق وضعف مشروعيتها، وتدرك أن استخدام العنف ضد الجماهير لا فائدة منه، ما يجعلها تأخذ زمام المبادرة وتدخل بعض الإصلاحات أو وعود قد تكون صادقة أو مجرد شعارات لتجاوز الأزمات .

ثانيا–نمط التغيير من الوسط بالتفاوض transplacement: ويكون بين طرفين السلطة الحاكمة، والقوى المعارضة لها المتكونة من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، ويحدث نتيجة لضغوطات الداخلية والخارجية، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، فيضطر إليه الطرفين فالسلطة نتيجة لفقدان القدرة على التحكم في الوضع، بينما الأحزاب وحركات المجتمع المدني نتيجة لضعفها وانقسامها، تلجأ إلى قبول التفاوض وينتج عنه اتفاق يحتكم إليه الطرفين لتجاوز الصعوبات والأزمات.

ثالثا– نمط التغيير من القاعدة بالشارع replacement: يحدث نتيجة انتشار الفساد وتردي الأوضاع المعشية للمواطنين، وعدم قدرة الحكومة على معالجة مشاكل المواطنين والحد من الفساد ، إذ يتمكن الشعب من فرض الانتقال الديمقراطي بعد مسيرات ومظاهرات والتي لا تخلو من العنف أحيانا فتزيد من تقوية قوى المعارضة للنظام السياسي، مما يساهم في انهيار في قوة النخبة الحاكمة، والإطاحة بها وانهيار النظام السلطوي.[1]

[1] مرزود حسين، "تأثير الفساد وانعكاساته على قوة الشارع وحركات المجتمع المدني وعلى سيناريوهات التغيير السياسي في الجزائر" في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية،2012 ص228، 229

المبحث الثاني :مراحل التغيير السياسي.

المطلب الأول : مرحلة الوعي بالواقع.

تبدأ أولى مراحل التغيير بإدراك طبيعة المرحلة القائمة، لأن الإدراك والوعي هو الشرط الأساسي لمعرفة مساوئ الواقع المعاش، والدافع الأقوى نحو قناعة المجتمع بضرورة تغيير، ويتضح من خلال ذلك أن الجانب الفكري كأساس للتغيير يعد الأقوى تأثيرا لذلك يمكن تقسيم مرحلة الوعي بالواقع إلى خطوتين: وعي النخب ثم وعي الجماهير.

المطلب الثاني : مرحلة تكامل الأهداف.

المقصود هنا أن كل نشاطات التغيير منظمة ومدروسة، وتسير وفق خطة ممنهجة ومنسجمة مع الأهداف المنشودة من اجل التغيير، ففي المجتمعات الصغيرة يكفي تحديد الهدف والوسيلة، أما في المجتمعات الأوسع, الصورة الكاملة للتغيير تعني الأهداف الإستراتجية والمرحلية، وتعني الأساليب والخطط وبدائلها والمناخ والبيئة المحيطة ومدى ملاءمتها.

المطلب الثالث :الشروع في عملية التغيير.

الشروع في التغيير لا يعني بالضرورة البدء بالإجراءات المادية فقط، ففي بعض المجتمعات قد تتطلب عملية التغيير البدء بمرحلة نقل الوعي من النخب إلى الجماهير، ثم اختيار المنهج المناسب لإدارة عملية التغيير سواء أكان سياسي أم اجتماعي، وبعد ذلك توزيع الأدوار في الوقت المناسب للبدء في مرحلة تاريخية جديدة.[1]

[1] بلال محمود الشوبكي، المرجع السابق، ص31، 32، 33

المبحث الثالث :مناهج التغيير السياسي.

المطلب الأول :منهج التغيير ألسياسيي الدستوري

وهو المعروف بالتداول السلمي للسلطة هذا المنهج متبنى في الدول الديمقراطية، وتقوم على فكرة مبدأ الانتخابات الحرة المباشرة الدورية، بحيث يكون النظام السياسي في الدولة نظاما مستقرا، والدستور ينص صراحة على التداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات العامة المباشرة، وهو أفضل مناهج التغيير السياسي، وأكثرها أمنا للدولة والفرد، ولكنه لا يتواجد إلا في دولة ديمقراطية حقيقية.

المطلب الثاني :منهج التغيير السياسي السلمي.

وهو قائم على انتفاضة الجماهير وثورتها سلميا على نظام الحكم القائم, وعلى الاستبداد وغياب الحرية، وسوء الظروف والأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا المنهج يتطلب تراكم الظروف الصعبة لحدوث الثورة، ويتسم هذا بالسلمي بحيث لا تحمل الجماهير السلاح، وإنما تطالب بحقوقها وبالتغيير السياسي بالتظاهر والعصيان المدني مثل تونس.

المطلب الثالث :منهج التغيير السياسي العنيف.

ويتمثل في الانقلاب على الحكم القائم بقوة السلاح أو الثورة المسلحة، وهو شائع الحدوث في الدول الاستبدادية، وعادة ما ينفذ من قبل الجنرالات مثل الانقلابات التي شاهدتها سوريا في الستينات والسبعينات، أو تنفذ عبر تيارات سياسية وفصائل مسلحة,أو عبر عسكرة انتفاضة شعبية سلمية نتيجة للقمع المفرط الممارس ضدها بقوة السلاح مثل ليبيا.[1]

[1] محمد عارف عبد الله,المرجع السابق،ص36، 37

خلاصة الفصل

رغم أهمية التغيير السياسي إلا أن الآلية أو الوسيلة التي يحدث بها التغيير تنال دوما قسطا من الاهتمام والدراسة، فالتغيير مبدأ سياسي قيم إلى أن المنهج، أو الطريقة التي يحصل أو يتحقق بها ربما يجعل منها عملية عبثية، أو فكرة غير سديدة وهذا في ظل غياب ثقافة التغيير.

ضيف إلى ذلك ارتباطه بجملة من المفاهيم على مستوى الفهم والممارسة يثير عدة تساؤلات، فيما إذا كان التغيير السياسي يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من السابق علية أم العكس.

يبقى التغيير سنة كونية واجتماعية ونفسية، وتاريخ الإنسانية يوحي لنا بان الحاجة إلى التغيير قضية ملحة، وذات أهمية لاستمرار الحياة، فالتغيير فعل اجتماعي تقوم به الجماهير، ولاسيما الطبقات التي تعاني من الظلم والحرمان، من اجل تبديل ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو الأفضل، وهذا ما نلمسه في الفصل الثاني.

الفصل الثانـي

مجرى عملية التغيير السياسي في تونس

(2010-2016)

تمهيد : شهدت تونس منذ أواخر عام 2010 تطورات سياسية كبرى، على اثر الحركات الاحتجاجية الهادفة إلى إسقاط التسلط، والاستبداد السياسي بنماذجه المتعددة والدخول في عملية التغيير السياسي من اجل الوصول إلى نظام ديمقراطي، كمفتاح لحل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولو بنجاحات نسبية، ولهذا سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على أهم الدوافع التي أدت إلى انهيار نظام الحكم التونسي، وذلك من خلال دراسة طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في تونس، سنعالج في هذا الفصل النقاط الآتية :

المبحث الأول :دراسة جغرافية وتاريخية لتونس

المطلب الأول: الإطار الطبيعي والتوزيع الجغرافي لسكان في تونس

المطلب الثاني: الظروف التاريخية لنشاءه دولة تونس الحديثة

المطلب الثالث : لمحة عن الاقتصاد التونسي.

المبحث الثاني: دوافع التغيير السياسي في تونس

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي قبل 2010

المطلب الثاني: طبيعة النظام الاجتماعي قبل 2010

المطلب الثاني: طبيعة النظام الاقتصادي قبل 2010

المبحث الأول : تونس دراسة جغرافية وتاريخية

المطلب الأول :الإطار الطبيعي والتوزيع الجغرافي لسكان تونس.

1)الإطار الطبيعي :تقع تونس في أقصى شمال إفريقيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الشرقي ليبيا، ومن الغرب الجزائر، تبلغ مساحتها163.610 كلم²، يبلغ طول شواطئها نحو 1200كلم.

تنقسم تونس إلي أقلمين حددهما الامتداد الجبلي للأطلس ألتلي، والصحراوي ويمتاز كل منهما بجملة من الميزات:

- **إقليم الشمال** : وهو اكبر المناطق استغلالا اقتصاديا، إذ يساهم وادي مجردة وسهل تونس بنصيب كبير من إنتاج القمح التونسي، كما أن اكبر المدن التونسية تقع في النطاق الشمالي، ففي قفصه مثلا تسود زراعة الفستق، ونجد بنزرت تشتهر بإنتاج البقول والزيتون.
- **إقليم الجنوب** :ينقسم إلى عدة أقاليم فرعية وهي:

أ- **السهل الشرقي أو الساحل** :يشتهر بأجود أنواع الزيتون، إذ تأتي صادرات الزيتون في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية.

ب- **الاراخي التلالية** :تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة، ويساهم في الإنتاج الحيواني ب5/1 دخل الإنتاج الزراعي بتونس، كما يزخر بحشائش الحلفاء، حيث تغطي مايربو عن 4700كلم² في تونس.[1]

[1]حرز الله منير، الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014 2015ص32، 31

كما تمتلك تونس مخزون كبير من الفوسفات والحديد، وهو يؤدي دورا اقتصاديا مهما إذ يغطي صخور الفوسفات حوالي 380كلم²في وسط تونس قفصه، أما مناجم الحديد فتتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس، إلى جانب ذلك توجد معادن أخرى كالرصاص، الغاز الطبيعي.

أما الطاقة تنتج تونس كميات قليلة من النفط، ويوجد اكبر حقل في أقصى الجنوب وهو حقل البرمة، وتمتلك البلاد حقولا أخرى في عارض البحر وفي اليابسة، لكنها محدودة الإنتاج إذ تنتفع تونس بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الجزائري.[1]

2)**التوزيع الجغرافي لسكان تونس** : يشهد المجال السكاني في تونس بعدم التكافؤ،وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة السكان الحضر، وانخفاض نسبة سكان الريف نظرا للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن، فخطاب العصرنة والحداثة حول السياسة التنموية الذي سادت في العهد البورقيبي، كرس التفاوت مابين سكان الريف والمدن، مما افرز زيادة نزعة سكان الريف نحو المدن، فإقليم الشمال مثلا يرتكز فيه ما يقارب 70% من السكان، حيث يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب.

كما امتاز النمو السكاني بعدم الاتزان،حيث قدر عدد السكان سنة 1956ب 3.783.169 مليون نسمة، أما في سنة 1984 فقد بلغ عدد السكان 6.666.173 مليون نسمة، فحين قدر تعداد سكان تونس سنة 2001 ب 9.7000.000 مليون نسمة، وفي سنة 2010 قدر ب 10.5مليون نسمة، وأرجعته الحكومة التونسية لتحسن الوضعية المعيشية، حتى وصل إلى سنة 2011 إلى قرابة 11مليون نسمة.[2]

[1] Tunisie défis économique et sociaux post-révolution, publie, banque africaine de développement, p38, 2012.

[2] حرز الله منير، المرجع السابق، ص32،35،36

المطلب الثاني :الظروف التاريخية لنشاءه دولة تونس الحديثة.

الاحتلال الفرنسي والنضال السياسي العسكري التونسي :بدأ التدخل الفرنسي في تونس سنة 1858، حيث فرضت فرنسا على الباي ميثاق عرف "**بعهد ألمان**"، الذي أصبح الفرنسيين بموجبه يمارسون الحماية على سائر سكان تونس، ومن ثم تحولت تونس إلى مستعمرة فرنسية، وبداء العمل بالنضال السياسي كمرحلة أولى من قيادات سياسية، بالإضافة إلى المنظمات الوطنية التونسية.

في شهر ديسمبر 1945 تحول بورقيبة إلى نيويورك، حيث أجرى اتصالات مع مختلف الوفود الأجنبية بالأمم المتحدة، وكان لهذا العمل أبعاد سياسية إذ تمكن من تعريف الرأي العام الأمريكي بالقضية التونسية، وجلب اهتمام العديد من رجال السياسة من الشرق والغرب، فقد حظيت القضية التونسية بعطف عدة أوساط بالعاصمة الأمريكية، وبعد رجوعه من المشرق القاهرة انطلق مباشرة إلى العمل وذلك بالاتصال المباشر مع الجماهير، ومناضلي الحزب في جميع أنحاء البلاد، ودعاهم إلى ضرورة الاستعداد للمرحلة الحاسمة لمجابهة قوى القهر التي تحاول تأخير الاستقلال.[1]

وفي ما زاد من ضرورة الدخول في النضال العسكري مذكرة 15 ديسمبر1951م، التي أرسلها وزير الخارجية robert Schumanإلى الوزير الأكبر محمد شنيق، والتي أكدت على مبدأ السيادة المزدوجة لتونس مع إبقاء نوع من المراقبة السياسية الفرنسية على تونس، فأثارت المذكرة استاءا كبيرا في نفوس التونسيين، وبدأ الموقف الشعبي يتصاعد باتجاه استخدام القوة في مواجهة الاستعمار الفرنسي، وعلى اثر ذلك غير بورقيبة موقفه من فرنسا واتبع أسلوب يتماشى مع طموحات الشعب التونسي التواق للاستقلال.

[1] احمد قصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956تعريب حمادى الساحلي، لشركة التونسية، الشركة التونسية للتوزيع، ط1 1986، ص607، 608

ومن العوامل التي ساعدت على قيام العمل المسلح :

العوامل الداخلية :تأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في تونس بعد الحرب العالمية الثانية، ورغبة قادة الحركة الوطنية التونسية في تحقيق الاستقلال.

العوامل الخارجية :تتمثل في سقوط الأنظمة الديكتاتورية ألمانيا وايطاليا، وظهور هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

بعد الهزيمة التي تلقتها فرنسا في معركة" ديان بيان فو"1954، صادق مجلس الوزاري الفرنسي على مبدأ منح الاستقلال الداخلي، وفي 20 مارس 1956م أعلن عن الاستقلال التام لتونس.[1]

تم إلغاء النظام الملكي سنة 1957، والإعلان عن الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة، وفي 1959 تم الإعلان عن إصدار دستور الجمهورية التونسية المستقلة، والذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم "الحزب الحر الدستوري الجديد". وقد تضمن هذا الدستور قواعد إرساء النظام السياسي التونسي، فبموجبه تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي، وفي سنة 1987 تولى بن على رئاسة الدولة التونسية، حيث عزل الرئيس بورقيبة بداعي المرض، وانتهج بن على سياسة العفو على الناشطين السياسيين واسماه بالعهد الجديد، وأعلن بن على أثناء توليه السلطة انه يجب تعديل المادة 42 بأن الرئيس ينتخب مدى الحياة، وتم استبدلها بمادة تجيز للرئيس انتخابه مرتين لكن سرعان ماغيرت سنة1997، لتصبح بموجبه العهدة الرئاسية غير محددة.[2]

[1] احمد قصاب، المرجع السابق ص335،345

[2] منير حرز الله، مرجع سابق 40 ،39

المطلب الثالث :لمحة عن اقتصاد تونس.

بعد الاستقلال كان الهم الشاغل للحكومة التونسية يتمثل في تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار، فقامت بتأميم القطاع المصرفي، وشركات الكهرباء والغاز والماء، وشركات النقل، ولقد شهدت تونس 3 مراحل اقتصادية أساسية في تاريخها المعاصر منذ الاستقلال.

المرحلة الأولى : امتدت من الاستقلال سنة 1956-1970، وتميزت ببناء مؤسسات الدولة والإصلاح الزراعي، وخوض تجربة الاشتراكية التي انتهت بالفشل.

المرحلة الثانية : امتدت من سنه 1970 إلى نهاية العهد البورقيبي سنة 1987، شهدت هذه المرحلة (انفتاحا اقتصاديا) مع اختلال بين الجهات الداخلية والساحلية، كما شهدت هذه ترويجا لفكرة الخصوصية التونسية، وبعدها المتوسطي وتمايزها عن الانتماء العربي، ورافق هذا التوجه الثقافي سياسات كرست"الاقتصاد الساحلي"بتركيزها على المناطق الساحلية، ودعم القطاع السياحي.

المرحلة الثالثة : هي التي عرفتها البلاد التونسية في عهد الرئيس السابق بن علي، لقد شهدت البلاد في هذه الفترة مواظبة على تطبيق الإصلاح الهيكلي، والتي اقرها صندوق النقد الدولي وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والخدمات المرتبطة بالربح السريع، والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة كالنسيج والسياحة.[1]

[1] وليد حدوق،" الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية-الاجتماعية " في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012ص88، 89

المبحث الثاني: دوافع عملية التغيير السياسي في تونس 2011

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي التونسي قبل 2010

1. مثل النظام الرئاسي الخيار الأول لواضعي الدستور التونسي1909، وأسس لنظام سياسي قوي يحتل فيه رئيس الجمهورية كل الفضاء السياسي والمؤسساتي في الدولة، فهو: رئيس الدولة، رئيس الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس الدبلوماسية، وهو المتحكم في المسار الحكومي يعين الوزير الأول وأعضاء الحكومة وينهي مهامهم، وهو الناطق الرسمي باسم الدين الإسلام، ينص الفصل الأول من الدستور على أن الإسلام دين الدولة وبحسب الفصل دين رئيس الجمهورية، مما يؤهله باعتباره الناطق الرسمي باسم الدولة أن يكون في نفس الوقت الناطق الرسمي باسم الإسلام، ويعتبر خيار النظام الرئاسي في تلك الفترة مجازفة مثلت منذ الاستقلال انقلابا مستمرا على الدستور وعلى الديمقراطية، فكان من نتائج تبني هذا الخيار :

- شخصنه السلطة من جراء تضخم اختصاصات الرئيس، انعدام آليات المراقبة المحاسبة السياسية فرئيس الجمهورية الذي يمارس كل الاختصاصات في الدولة لا يتحمل أي مسؤولية.
- تمنح الانتخابات في النظام الرئاسي أفضلية إلى حزب رئيس الجمهورية، انطلاقا من قاعدة "الكل للفائز في الانتخابات الرئاسية"، وتمكن هذه القاعدة حزب الرئيس من الفوز بالانتخابات التشريعية والمحلية، وتؤدي إلى هيمنة الحزب الحاكم على كل المؤسسات، مما يؤدي إلى اختزال الحياة السياسية فيه وبالتالي الانغلاق السياسي.[1]

[1] لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012ص 40،39، 32، 14

2. اتسمت الحياة السياسية في تونس منذ الاستقلال بالانفراد الكامل للزعامة البورقيبية، فكان بورقيبة يعتقد أن الحفاظ على مكانته أمر مقدس يشبه الحفاظ على وحدة الوطن، ولقد بانت ديكتاتورية بورقيبة مبكرا جدا، وبدأت داخل حزبه بالذات فهو لم يسمح لأي حزب خارج الحزب الدستوري بالتنظيم، وعن طبيعة النظام السياسي **لبن علي** منذ توليه رئاسة الجمهورية إلى غاية 2010 تميز:
3. أن تونس مثلت نموذجا فريدا من حيث سيطرة الدولة على الإعلام والثقافة، ومن حيث أن وجود إعلام خاص لا يعني بالضرورة وجود إعلام حر ومستقل، جاء في تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" عن حرية الصحافة في تونس في العام الذي سبق الثورة انه لا يوجد بين المطبوعات ووسائل الإعلام المحلية، ما يقدم تغطية نقدية لسياسات حكومية باستثناء عدد قليل من المجالات ذات التوزيع المحدود مثل الموقف الناطقة باسم حزب معارض والتي تخضع للمصادرة في بعض الأحيان.
4. كما تقوم الحكومة بحضر الوصول إلى مواقع الانترنت التي تتضمن تغطية صحفية ناقدة للنظام التونسي، أشار تقرير منظمة العفو الدولية عن تونس الذي صدر عام 2010 إلى أن الأشخاص الذين ينتقدون الحكومة أو يكشفون النقاب عن الفساد في الدوائر الرسمية، يتعرضون للاعتداء الجسدي على أيدي ضباط امن الدولة كما تعرض بعضهم للمحاكمة والسجن بتهم ملفقة، وابزر مثال على ذلك تعرض حمة الهمامي المتحدث الرسمي باسم"حزب العمال الشيوعي للضرب على أيدي أشخاص يعتقد أنهم من أفراد الشرطة في ملابس مدنية، وذلك في مطار تونس العاصمة حيث وجه انتقادات للانتخابات وللرئيس زين الدين بن على وللفساد.[1]

[1] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 ص17،65،80،81، 140،142

5. كبت الحريات، ومنع الشعب من حقه في التنظيم السياسي في أضعاف جميع المؤسسات الوسيطة التي يمكن أن تنقل مطالب المجتمع إلى مؤسسات الدولة، فكان من الضروري أن يولد الضغط نوعا من الانفجار الذي لم يكن احد يتوقع توقيته وطريقته، ولاسيما في ظل نظام بوليسي يحصي على المواطنين أنفاسهم انه"الظلم المؤذن بخراب العمران" بالتعبير الخلدوني.[1]
6. انتهاك مبدأ السيادة الشعبية وجعل الانتخابات مجرد عملية شكلية معروفة النتائج مسبقا، وتحويل المعارضة السياسية إلى ديكور يضفي على نظام بن علي طابعا تعدديا، بالإضافة إلى قمع الأحزاب السياسية والمنظمات، و دجن الحركة النقابية فأصبح الاتحاد العام التونسي للشغل، ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تقوم بتنفيذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له [2].
7. ابرز الأمثلة عن التزوير في الانتخابات، في عام 2009 ثم التجديد لبن علي في مهامه بنسبة مضحكة، بنسبة تقدر ب89%من المواطنين قد انتخبوه، وخاصة حينما يكشف مصدر موثوق أن 24.7%، فقط من الناخبين التونسيين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع.[3]

[1] عبد العلي حامي الدين، الثورة الشعبية في تونس,مدى قابلية النموذج للتعميم سلسة تقيم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011، ص6

[2] اية يوسف عبد السلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية

[3] الطاهر بنجلون، الشرارة انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار، ترجمة حسن عمر، المغرب، المركز الثقافي العربية، الطبعة الأولى، 2012، ص53

المطلب الثاني : طبيعة النظام الاجتماعي التونسي قبل 2010.

1. إن مظاهر اختلال توزيع الثروات بين المناطق الساحلية والداخلية تعود إلى السياسات التي رسخها بورقيبة، والتي ظهرت أثارها في عهد زين العابدين، فنجد في عام 2000 كانت نسبة (14.8)%من سكان الجمهورية التونسية يعانون حرمانا من حقوقهم بنسب مرتفعة، كالبطالة،وانعدام الأمان الوظيفي، وضعف الخدمة الصحية، وذلك وفق المؤشر الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فزادت نسبة الحرمان لتصل في ولايات الوسط الغربي الذي يضم نحو ربع السكان إلى مابين 22و25 %، لتليها ولايات الشمال الغربي الذي تضم نحو19.3%من عدد السكان، وكانت النسب أيضا فوق مستواها الطبيعي في الولايات الجنوبية الشرقية وفي الولايات الوسطى.
2. أن سكان تونس العاصمة وولايات وسط الشرق التونسي يتمتعون بحظوظ أعلى في الرعاية الصحية، كما أن زيادة معدلات البطالة بين الشباب الحاملين الشهادات الجامعية ساعد على توليد الحركات الاحتجاجية، فكان من بينها احتجاجات منطقة الرديف في عام2008، واحتجاجات منطقة بن قردان في 2010، وقد انطلقت احتجاجات الرديف أو الحوض ألمنجمي اثر إعلان نتائج مسابقة توظيف"شركة فوسفات قفصه" بسبب قلة الناجحين مقارنة بما كان منتظرا، مع وجود نسبة مهمة من أبناء المناطق الأخرى، بينما لم يتم استيعاب أبناء المنطقة المتقدمين إلى المسابقة.[1]

[1] عزمي بشارة، المرجع السابق، ص106، 109،122

3. كان لإعلان نتائج توظيف شركة الفوسفات، دليل على التهميش وطغيان المحسوبية، بالإضافة إلى قمع الشرطة الدائم للجان الجهوية للعاطلين عن العمل.
4. تدهور في الأوضاع الاجتماعية، وتزايد التفاوت الاجتماعي بين المناطق والجهات، وتركيز الثروة في أيدي فئة محظوظة من الموالين لعائلة الرئيس.[1]
5. إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه على مرأى ومسمع الناس، وفي وسط مدينة سيدي بوزيد وأمام احد مقراتها السيادية، رمز قوي الدلالة لتعطل كل المسالك التواصل بين المواطن والسلطة المسؤولة بالجهات، تعبيرا قويا لاختراق كل سبل الوساطة والتفاهم والعجز عن إبلاغ الصوت، فكانت لهذه الحادثة ترجمة لتعطيل جسور التواصل بين الحاكم والمحكوم في ظل واقع اجتماعي مطبوع بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.
6. أن لصرخة البوعزيزي ضد الاهانة والقهر والذل هي بمثابة صرخات جماعية تعكس المطالبة بالحق في الاعتراف بالوجود الاجتماعي وتنادي برحيل نظام حان وقت رحيل.[2]

[1] عزمي بشارة، المرجع السابق، نفس الصفحة

[2] عائشة تايب، "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية في تونس قراءة سوسيولوجية"، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق ص76 77 78

المطلب الثالث : طبيعة النظام الاقتصادي التونسي قبل 2010.

1. ما ميز النظام الاقتصادي التونسي قبل عملية التغيير استخدام أسلوب المافيا المنظمة لتجميع الثروة,في ظل غياب آليات المراقبة والمحاسبة المؤسساتية.

2. كشفت الصحافية كاترين كاسييه، والكاتب نيكولا بييو في كتابها حاكمة قرطاج الذي صدر في فرنسا سنة 2010على حجم الفساد، والذي تمثل في اغتصاب شركات من أصحابها والاستحواذ على مشاريع استثمارية ناجحة، وتنصيب شخصيات من العائلة في مناصب حساسة وتوظيفها في استغلال النفوذ.

3. تراجع حضور الرئيس بن على في متابعة شؤون الدولة لمصلحة زوجته وأفراد عائلتها الذين استغلوا مواقعهم لنهب البلاد وخيراتها.[1]

4. هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلاك صخر الماطري زوج ابنة الرئيس السابق بن على لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس.

5. انخراط تونس في المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها لاتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي من اجل خلق منطقة للتبادل الحر، وما نتج عن ذلك من تحرير المبادلات وإلغاء تدريجي للتعريفات الجمركية أدى إلى تدمير تدريجي للصناعة المحلية، لعدم قدرة المؤسسات التونسية التي تغلب عليها المؤسسات الصغرى والمتوسطة على المنافسة.[2]

[1] عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق، ص2

[2] أيه يوسف عبد السلام، مرجع سابق.

6. وإذا كانت الدواعي الاقتصادية تتمثل أساسا بالفساد، وارتفاع البطالة, واختلال توزيع الثروات بين الجهات الداخلية والساحلية، فان خلفيات هذا الخلل الاقتصادي لا يعود فقط إلى السياسات التي عرفتها البلاد في عهد الرئيس السابق بن على، وإنما تعود في جزء مهم منها إلى سياسات ما بعد الاستقلال، ذلك أن العهد البورقيبي ورغم إرسائه دعائم أصبحت معطيات هيكلية في المجتمع التونسي، كارتفاع نسب التعليم الأساسي والعالي واتساع الطبقة الوسطى إلا انه أسس لنهج اقتصادي تفاقمت أثاره السلبية مع وصول بن على إلى السلطة.
7. منذ بداية الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينات لم تحظ الناطق الداخلية بما تستحقه من استثمارات عمومية، فخلال الفترة(1973-1981) لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية في الشمال الغربي بنسبة 5.7بالمائة من مجمل الاستثمارات الصناعية في البلاد.
8. ومن الولايات التي تعد نموذجا للاختلال بين الجهات نجد ولاية سيدي بوزيد، بالرغم من أن هذه الولاية تمثل مخزونا مائيا هائلا تزخر بالموارد الفلاحية، إلا أن معظم الصناعات التحويلية الغذائية تتركز في المناطق الساحلية، مما يضطر الفلاحين وأصحاب المشاريع إلى تكبد مصاريف الشحن والنقل.[1]

[1] وليد حدوق، المرجع السابق، ص88،89

الجداول

على ذكر اختزال الأحزاب في الحياة السياسية وحتى الاقتصادية في الحزب الواحد منذ عهد الحبيب بورقيبة إلى غاية عهد بن علي، نجد أن الأحزاب السياسية في تونس تصنف إلى 3 أصناف.

الجدول 01

الأحزاب السياسية القانونية

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	التوجهات الفكرية والسياسية
التجمع الدستوري الديمقراطي هو في الأصل الحزب الحر الدستوري تأسس منذ 1920	تم اعتماد هذه التسمية في فبراير 1988	إصلاحي, ليبرالي وهو الحزب الحاكم منذ الاستقلال إلى غاية تنحي بن علي عن السلطة
حركة الديمقراطيين الاشتراكين	تأسست في 10يونيو 1978	اشتراكي ديمقراطي
حزب الوحدة الشعبية	1981	اشتراكي ديمقراطي,ذو توجه وحدوي عربي
الاتجاه الديمقراطي الوحدوي	1988	قومي عربي يجمع بعض التوجهات القومية
الحزب الاجتماعي التحرري	12 سبتمبر 1988	ليبرالي
حزب الخضر للتقدم	3 مارس 2006	الاهتمام بالبيئة

1

[1] عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراه"، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012، ص205

جدول رقم 02

الأحزاب السياسية المعارضة

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	التوجهات الفكرية والسياسية
حركة التجديد	سبتمبر 1993الامين العام للحزب احمد إبراهيم تولى وزارة التعليم والبحث العلمي بعد التغيير السياسي 2011	اشتراكي تقدمي ديمقراطي
الحزب الديمقراطي التقدمي	تأسس أواخر 1983تحت اسم التجمع الاشتراكي التقدمي وتم الاعتماد على هذه التسمية الحالية في 1999	يمثل تحالفا لقوى ديمقراطية يسارية, وعروبة إسلامية
التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات	تأسس في 1993وتم الاعتراف به في 2002	ليبرالي ديمقراطي

1

[1]عبد اللطيف الحناشي، نفس المرجع السابق، ص206

جدول رقم 03

الأحزاب غير القانونية والتي طلبت الترخيص ولم يتعرف بها

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	التوجهات الفكرية والسياسية
حزب المؤتمر من اجل الجمهورية	تم إيداع الملف للحول على التأشيرة مرتين 2001و2002الامين العام المنصف المرزوقي	حزب ليبرالي ديمقراطي لائكي له حضور نشيط في منظمات المجتمع المدني وقطاع المحاماة
الحركة الناصرية التقدمية	برئاسة عميد المحامين السابق بشير العبيد	لها إطارات في العديد من النقابات وخاصة في قطاع التعليم
حزب النهضة	تأسس في 1981باسم الاتجاه الإسلامي ثم حركة النهضة 1989	توجهات إسلامية تبدو معتدلة عرف مناضلوها الاعتقال والسجون والحصار منذ 80 وخاصة خلال عقد التسعينيات
حزب العمل الوطني الديمقراطي	تقدم في2005 للحصول على تأشيرة النشاط القانوني لكن لم يحصل عليها إلا في 2011	يتوجه الحزب إلى العمال ومختلف فئات الشعب الكادح
الحزب الاشتراكي اليساري	ظهر في أكتوبر 2006، وتم الاعتراف به بعد الثورة ، وعرفوا في البداية باسم الشيوعيين الديمقراطيين	ماركسي

[1]

بالإضافة إلى حزب البعث, وحزب العمال التونسي, وحزب الخضر.

[1] عبد اللطيف الحناشي، نفس المرجع السابق، ص207 ،208

خلاصة الفصل

لقد كان للتغيير السياسي في تونس من اجل تجسد الديمقراطية سواء في الفترة الرئاسية للحبيب بورقيبة أو للفترة الرئاسية لبن علي جملة من الأسباب، إذ حرصت الحكومة التونسية في هتين الحقبتين على تحسين صورتها أمام العالم الخارجي، فحين كانت تمارس كل أشكال القمع.

فالنظام السياسي التونسي كان يصب حول اتجاه واحد وهو تعزيز مكانة رئيس الدولة، وزيادة نفوذ وسيطرة الحزب الحاكم، وإقصاء وتهميش المعارضة السياسية، وفرض المزيد من القيود على قيادات النقابات والإعلام، أما فيما يخص التعددية فهي شكلية للتظاهر بالديمقراطية فقط.

وعن عملية الوصول إلى التغيير السياسي المنشود تحقيقه فيعد من أصعب العمليات تعقيدا، فقد واجه التغيير السياسي ما بعد 2011 في تونس عدة أزمات، وذلك لان من لا يرغبون في التغيير آو يعملون على تأجيله، أو استبعاده أو تحويله إلى مجرد إصلاحات رمزية، كانت تحافظ على مصالحهم المختلفة وهم موجودون وبقوة نتيجة ارتباطهم بالنظام الحاكم وأجهزته، وهذا ما سنراه في الفصل الثالث والأخير.

الفصل الثالث

المؤسسات غير الرسمية في عملية التغيير السياسي

تونس

(2010–2016)

تمهيد : عرفت المنطقة العربية بصفة عامة، والدولة التونسية بصفة خاصة العديد من التغييرات في السنوات الأخيرة، حيث برزت فيها فواعل جديدة أسهمت في الرفع من وتيرة تلك التغييرات، وصلت في كثير من الدول إلى الراديكالية، ومن ابرز هذه الفواعل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها فاعل غير رسمي، والذي كان له النصيب الأكبر في إدارة عملية التغيير السياسي بنجاح.

وهذا بعدما فشلت عدد من الأحزاب السياسية المعارضة في إسقاط أنظمة الحكم الاستبدادية، رغم تاريخها العريق في العمل السياسي ناهيك عن تميزها بالهيكلة، والتجانسية في كثير من الأحيان في بنائها التنظيمي، والخبرة النضالية الطولية في أدائها الوظيفي، وهذا على عكس مؤسسات المجتمع المدني الذي يغلب عليه طابع الارتجالية.

المبحث الأول :لمحة عن المجتمع المدني التونسي

المطلب الأول :مفهوم المجتمع المدني

المطلب الثاني :نشاءه المجتمع المدني التونسي

المطلب الثالث :خصائص المجتمع المدني التونسي

المطلب الرابع :أهم مؤسسات المجتمع المدني في تونس

المبحث الثاني :دور مؤسسات المجتمع المدني بين مؤشرات وتحديات التغيير السياسي

المطلب الأول : مؤشرات التغيير السياسي في تونس بعد2011

المطلب الثاني : تحديات عملية التغيير السياسي في تونس

المطلب الثالث :دور الرباعية التونسية بعد 2011 في سبيل إنجاح عملية التغيير السياسي

المبحث الأول : دراسة في المجتمع المدني التونسي

المطلب الأول :مفهوم المجتمع المدني

يطرح مفهوم المجتمع المدني الكثير من الجدل والنقاش، نتيجة تعدد المساهمات، واختلاف وجهات النظر، إلا انه يمكن رصد تصورين رئيسين للمجتمع المدني هما :

المفهوم الواسع :يستوعب البنى و المؤسسات التقليدية والحديثة معا، فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي، والنظام الإقليمي في المجتمع من ناحية، والدولة وأجهزتها من ناحية أخرى.

المفهوم الضيق:الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فقط، فهو مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشاء بالإرادة الحرة في استقلال نسبي عن التجمعات التقليدية (الأسرة, القبيلة,العشيرة) وعن دولة المؤسسات الحديثة (المؤسسة التشريعية،التنفيذية، القضائية).[1]

مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي (المدرسة الكلاسيكية) :إن عبارة المجتمع المدني استعملت في الفكر الغربي من زمن النهضة حتى القرن 18 عشر، للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة، والتي تأسست بموجب عقد اجتماعي وحد بين الأفراد والدولة، آي أن المجتمع المدني بحسب صياغته الأولى،"هو كل مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئات سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي" وبهذا المعنى فان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا.[2]

[1] عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن..بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة الجزائر، العدد 16 ، ص154

[2] منظمة هاري كار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا دهوك2007، ص10

مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث(الليبرالي/الماركسي) :

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم المجتمع المدني في ظل المدرسة الكلاسيكية نتطرق الآن إلى المفهوم في ظل المدرسة الحديثة.

فهيغل يرى أن المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، ولم يجعل هيغل المجتمع المدني شرطا للحرية وإطارا طبيعيا لها، وهو متكون من أفراد لا يرون سوى مصالحهم الخاصة، ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، وعلى هذا فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية، يتطلب المراقبة الدائمة من طرف الدولة.

أما مفهوم المجتمع المدني عند **ماركس:** فهو يرى مجالا للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، فيتطابق المجتمع المدني مع المعالم العريضة للبنية التحتية.

فحين **غرا مشي** ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم إلى مجتمع مدني، ومجتمع سياسي، الأول وظيفته الهيمنة عن طريق الثقافة وإيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه، إي أن مفهوم المجتمع المدني عند غرا مشي هو مجالا للتنافس الايدولوجي وليس للتنافس الاقتصادي.[1]

[1] منظمة هاري كار غير الحكومية، المرجع السابق، ص11، 12،13

التعريف الإجرائي للمجتمع المدني

"جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها، أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على مستوى الوطني مثل ذلك الأحزاب، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول أن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني، هي الأحزاب السياسية،النقابات العمالية،النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية". ويبين التحليل النقدي للتعريف الإجرائي السابق الذكر،أن جوهر المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر رئيسية هي :

العنصر الأول :ويتمثل في فكرة الطوعية.

العنصر الثاني :ويشير إلى فكرة المؤسسية.

العنصر الثالث :يتعلق بفكرة الدور الذي تقوم به هذه التنظيمات، ومدى استقلالها عن السلطة.

العنصر الرابع : ويكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزء من منظومة مرتبطة بمفاهيم مثل المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية الشرعية.[1]

[1]عامر حسن فياض، المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم، مجلة مدراك، العدد1، مؤسسة مدراك لدراسة آليات الرقي الفكري

المطلب الثاني :المجتمع المدني التونسي(النشاءة والتطور)

إن ولادة المجتمع المدني في تونس كانت صعبة، ومرتبطة بشكل مباشر بواقع وميول السلطة السياسية بعد الاستقلال 1956، التي عملت على بسط السيطرة على كل أشكال الحياة السياسية، ومجمل النشاط المدني والنقابي والحقوقي، مع دعم شكلاني لمؤسسات تؤطر النشاط الثقافي والعلمي. فلم يتمكن التونسيين من خلق منظومة مؤسسات للمجتمع المدني مستقلة عن إدارة السلطة الحاكمة، لذا فقط ارتبط مجمل النشاط ألجماعاتي والمدني بالرموز المؤسسة له، وتأثرت أشكالها التنظيمية والعملية بالأشخاص أكثر من تعلقها بأهدافها وتوجهاتها الإستراتجية، وركزت مؤسسات المجتمع المدني قبل الثورة في برامجها وعملها ودعايتها على التنظير والأطروحات العامة والمبدئية.[1]

كما ارتبطت مؤسسات المجتمع المدني في تونس بمؤسسات تعليمية وتربوية خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، من خلال مدراس فرنسية، ومدراس فرنسية-عربية يدخلها أبناء الطبقات المحظوظة لدى الإدارة الفرنسية، وأخيرا المدارس القرآنية بما فيها مؤسسة جامع الزيتونة، التي اهتمت بالمحافظة على مقومات الأمة التونسية ممثلة في اللغة العربية والدين الإسلامي، كان له تأثير مباشر في إعادة بلورة وتشكيل الوعي السياسي والثقافي للتونسيين.[2]

[1] توفيق بوقاعدة، "دور المجتمع المدني التونسي في عملية التحول الديمقراطي"، في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر3، مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية2012، ص146،147

[2] عبد الوهاب بن خليف، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس"، في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر3، مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية2012ص129

وتعود جذور تشكل وتبلور وتطور مؤسسات المجتمع المدني في تونس، منذ تأسيس أحزاب وجمعيات ونوادي خلال بدايات القرن 20، على غرار حركة الشباب التونسي الذي تأسس عام 1907، وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي عام 1920، الذي أصبح يسمى التجمع الدستوري الجديد عام 1934، كما كان لحركة التجديد ذات التوجه الشيوعي التي تأسست تحت تسمية الحزب الشيوعي التونسي عام 1920، مسارا نضاليا حافلا بالانجازات، أما على مستوى النقابات فقد قاد العمل النضالي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، كل من الاتحاد العام للشغل، والاتحاد العام للطلبة التونسي عام 1947، وتعد هذه المؤسسات بمثابة النواة الصلبة لنشاط وحركية المجتمع المدني في المغرب العربي خاصة، وفي الوطن العربي عامة، وقد شهدت المرحلة الممتدة من بداية السبعينيات إلى أواخر الثمانينات، زخما سياسيا ميزه تراجع شعبية منظمة الاتحاد العام للطلبة تونس، الذي هيمن على الحياة السياسية في تونس منذ الاستقلال، هذا التراجع أو الفقدان للشرعية الطلابية داخل الجامعة وخارجها، فسح مجال واسعا لظهور تيارات، ومنظمات طلابية جديدة بتوجهات مختلفة وهي :

- **التيار اليساري** :الذي يضم الطلبة الوطنيين الديمقراطيين,النقابين الثورين التروتسكيين ,الشيوعيين الثوريين الشبيبة الشيوعية.
- **التيار القومي العربي** :ويشمل الطلبة العرب التقدميين الوحدويين (الناصريين)، والطليعة الطلاب العرب (البعثتين).
- **التيار الإسلامي** :وتضم حركة الاتحاد الإسلامي الطلبة الإسلاميين التقدميين، وطلبة حزب التحرير الإسلامي(المقربة من حركة النهضة). [1]

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص128، 131، 132

كما عرفت تونس خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة تزايد مستمر لمكونات المجتمع المدني، من حيث العدد والاختصاص، فعدد منها برز بروزا ملحوظا والبعض الأخر اندثر وهذا راجع لغياب الخبرة، إلا أن ذلك لا ينفي انه كان لعدد من مكونات المجتمع المدني دور فعال في تغيير الأحداث لسنة 2011، وقد وصل عدد الجمعيات المسجلة في إطار المرسوم رقم 88 الخاص بالجمعيات المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، 9724 جمعية، وان كان هذا الرقم ليس مفاجئة على مجتمع خبر العمل الجمعوي منذ أواخر القرن 19، حيث صدر أول أمر ينظم الجمعيات في 15 سبتمبر1988،وقد تضمن هذا الأمر في المادة 2 منه موافقة الدولة على تأسيس الجمعية، إذ تأسست جمعية الخلدونية سنة 1896، وجمعية قدماء التلاميذ الصادقية سنة 1905 وجمعية التعاون الخيري بصفا قس سنة،1913 ورغم تعاطي المشرع التونسي بنوع من الصرامة والرغبة في تدجين الجمعيات التونسية بدءا من القانون 7 نوفمبر 1959(نظام الترخيص المسبق)، وصولا إلى قانون رقم 90 المؤرخ في 20 أغسطس 1988، إلا أن عدد الجمعيات التونسية تجاوز 5553 جمعية سنة 1998، ليصل إلى 7529 جمعية سنة 2000، بينما في سنتي 2011 و2012 شهدنا زيادة تقارب 2500 جمعية بعدد تقريبي وهو 12000 جمعية سنة 2012، تنشط في مجالات عديدة وتختلف درجة فاعليتها وتأثيرها، وحسب طبيعة علاقتها النظام السياسي السائد.

إن هذه الزيادة الهائلة في عدد الجمعيات جاء نتيجة طبيعية لحالة الانفتاح والتسهيل في الإجراءات التي شهدتها تونس بعد الثورة.[1]

[1] توفيق بوقاعدة، مرجع سابق، ص150، 151، 152

المطلب الثالث :خصائص المجتمع المدني التونسي

1. تميز المجتمع المدني في تونس منذ بداية القرن العشرين، بوعي سياسي وحركية اجتماعية جعلته يصمد أمام سياسات القمع والتسلط، التي مارستها السلطة منذ عام 1956 إلى غاية عام 2011، وعليه يمكننا القول أن مؤسسات المجتمع المدني في تونس استفادت كثيرا من تجاربها السابقة مع المجتمع السياسي، فهذه التجارب زادتها نضجا سياسيا ووعيا ثقافيا، تجسدت واقعيا خلال ثورة الياسمين التي وسع نطاقها النقابات التونسية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل .[1]
2. ومن سمات مؤسسات المجتمع المدني التونسي صفة المصداقية، مما يجعل فكرة التعاطي مع كل التيارات سهلة، ولعل هذا ما يفسر لنا تفاعل عديد من الأحزاب السياسية، مع مطالب الاتحاد العام للشغل التونسي، ودعمهم لمسيرته النضالية خاصة في القضايا الاجتماعية الاقتصادية، فمن أهم ميزاته التنظيم المحكم، والانتشار على كامل التراب التونسي، حتى في القرى والمداشر النائية.[2]
3. أن جمعيات المجتمع المدني في تونس تتفاوت من حيث أعمالها وتخصصها، فهي تهتم بالمجالات الثقافية و الفنية، المهنية، العلمية، والحقوقية، فبالنسبة للجمعيات الثقافية والفنية هي جمعيات تنشط داخل المدارس الابتدائية والإعدادية، وتقوم بتقديم الخدمات لاؤلياء الأمور، وإنشاء حاضنات الأطفال والنوادي الثقافية.[3]

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق،ص134، 137، 138

[2] عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص159

[3]ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص79

4. أن النشاط ألجماعاتي في تونس، هو بمثابة حاضنة للشباب والشابات منذ سن 13 سنة، حتى يتكونوا على مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ونبذ العنف والكراهية، وحتى يهيأ من خلالهم ربما أصحاب القرار في المستقبل.
5. واهم خاصية من جملة الخصائص المذكورة سابق، ألا وهي مصدر الموارد المالية للجمعيات، وان مصادر التمويل الشرعية حسب ما هو متفق عليه دوليا، وكذلك في كنف الاحترام لسيادة الدولة التونسية، وطبقا للمرسوم عدد 88 لسنة 2011 من الفصل 34 أن موارد الجمعية تتكون من :

- اشتراكات الأعضاء.
- المساعدات العمومية.
- التبرعات والهبات والوصايا وطنية كانت أو أجنبية.
- العائدات الناتجة عن ممتلكات الجمعية ونشاطاتها ومشاريعها.

واستنادا للخاصية الأخيرة، فيحق الجمعيات التونسية القيام بالأنشطة الاقتصادية، والانتفاع بعائداتها من خلال، برمجة أنشطة ترمي من ورائها إلى تجميع أموال قصد خدمة هدف من أهدافها، غير أن هذا النشاط وان كان يعود على الجمعية بموارد مالية من خلال أنشطة ربحية، لكنها تبقى غير خاضعة للضريبة الموظفة على الشركات، طالما أن هذه الأرباح لا توزع على أعضاء الجمعية، أما إذا انحرفت الجمعية عن هذا الأساس لممارسة الأعمال التجارية لغرض توزيع الأموال على أعضائها من اجل المنفعة الشخصية، أو استغلال الجمعية لغرض التهرب الضريبي،فإنها تصبح خاضعة للضريبة مثلها مثل أية مؤسسة اقتصادية ربحية.[1]

[1] انوار منصري، واقع المجتمع المدني في تونس، الطبعة الأولى، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تونس 2016، ص 73

المطلب الرابع :أهم مؤسسات المجتمع المدني في تونس.

أ- **الحركة الطلابية:** فتعود جذور النشاط الطلابي إلى سنة 1910، واعتبر اتحاد الطلبة التونسيين من أقوى المنظمات غير الحكومية بعد الاتحاد العام للشغل، وذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبه منذ ما قبل الاستقلال، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الشباب فيه، إلا أن بورقيبة استطاع في النهاية تجريده من وظائفه السياسية، من خلال إحكام سيطرته على قادة الاتحاد مثل محمد الصباح، بإضافة إلى تفتيت الاتحاد إلى اتحادات مستقلة في كل كلية، وبخضوع الاتحاد للحزب والحكومة وتوقيفه عن أدائه لوظائفه، لجأ الطلبة إلى التعبير عن مصالحهم بشكل عفوي أحيانا ومن خلال اطر غير قانونية.

ب- **الحركة النقابية:** من مظاهر الحركة الوطنية التونسية تأسيس النقابات العمالية، حيث تأسست أول نقابة تونسية في ديسمبر 1924هي جامعة عموم العملة التونسية، وقد انحصر برنامجها في النطاق الإصلاحي، وحلت من قبل السلطة الفرنسية عام 1926 بطريقة قمعية، كما قامت محاولات أخرى لتكوين مركزية نقابية تونسية بقيادة بلقاسم القناوي وآخرون عام 1937 ونظرا لنهجها الإصلاحي الاقتصادي، فان الحزب الدستوري الجديد رفضها وفشلت هي الأخرى، وحلت بأسلوب قمعي في ابريل 1938، وفي عام 1946 تأسس الاتحاد العام للشغل تحت قيادة المناضل فرحات حشاد، ولقد لعبت هذه النقابة دورا بارزا في النضال الوطني فاستطاعت استقطاب عدد كبير من العمال حولها، كما تجدر الإشارة أن النقابات التونسية لم يقتصر نضالها على المستوى الوطني بل كان لها بعد مغربي وعربي، فقد أكد فرحات حشاد مرارا بمشروع رابطة نقابة تضم المغرب العربي.[1]

[1] عياش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خده ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008 ص108، 109، 127

ت- **الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية** :أنشئ عام 1947 تأسس على أيدي الشيوعيين، اخضع لهيمنة الحزب الدستوري الجديد الذي حكم البلاد بعد استقلالها عم فرنسا عام 1956، وتترأس الاتحاد الذي يعرف أيضا بمنظمة الأعراف منذ قيام الثورة التونسية، سيدة الأعمال وداد بوشماوي التي نالت عام 2013 أفضل سيدة أعمال في العالم العربي.

ث- **الهيئة الوطنية للمحامين** :هي نقابة المحامين التونسيين وقد تأسست عام 1958، ومن أهدافها السعي لخدمة سلك المحامين، والدفاع عن حقوقهم المهنية، وتوفير العدالة الاجتماعية، وتولى عمادة الهيئة الكثير من الشخصيات الوطنية التي عرفت بنضالها الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وانتقاد السلطات الحاكمة منذ عهد الحبيب بورقيبة أول رئيس للبلاد، ثم كان لها دور بارز في النشاط السياسي اثر ثورة 2011، توجته بعضويتها في رباعية الحوار الوطني في ظل رئيسها محمد فاضل محمود.

ج- **الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان** :تعتبر هذه الرابطة التي تأسست عام 1977 الاولى من نوعها في العالم العربي، وهي تعرف نفسها بأنها منظمة حقوقية تدافع عن الحريات العامة والفردية، وتسعى لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع التونسي، كان لها دور نشط على الصعيد الوطني ضد حكم زين الدين بن علي، وما شهده من انتهاكات لحقوق الإنسان، مما عرضها للمضايقة الأمنية والقانونية طوال عهده، يترأس هذه الربطة عبد الستار بن موسى.[1]

[1] موسوعة الجزيرة فضاء من المعرفة الرقمية، الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس..نوبل للسلام قطر 11-10-2015 www.aljazeera.net/encyclopédia

المبحث الثاني :دور مؤسسات المجتمع المدني بين مؤشرات وتحديات التغيير السياسي

المطلب الأول :مؤشرات التغيير السياسي بعد 2011

1. من مؤشرات التغيير السياسي الذي عرفته الدولة التونسية بعد ثورة الياسمين بين 17 ديسمبر 2010 إلى 14 جانفي 2011، وكانت نتيجتها الأولى فرار الرئيس المستبد، فبسقوطه سقط جزء من النظام، فكان الإعلان عن مغادرة رئيس الجمهورية التراب يوم 14 جانفي 2011.[1]
2. تبع رحيل بن علي حل الحزب الحاكم، إذا أقدم وزير الداخلية على تجميد نشاط الحزب، وتقديم قضية عاجلة في حل هذا الحزب، وهو ما تم فعلا بحكم قضائي ألغى وجود حزب هيمن بالقوة على المجتمع التونسي وشل حركته لفترة طويلة، وقد عللت المحكمة حكمها هذا بتأكيد "أن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي خالف بتصرفاته النظام الجمهوري ومبدأ سيادة الشعب"، هذا الحكم الذي ألغى وجود حزب حكم البلاد لمدة 23 عام رحبت به مختلف الأوساط السياسية والشعبية.
3. انهيار أحزاب الموالاة لنظام بن على والتي راهنت على تحالفها مع نظام بن علي مقابل تمتعها بعدد من المكاسب تمكنها من البقاء، فلم تكن تفكر هذه الأحزاب في مصيرها عندما ينهار النظام السابق، ولهذا بعد سقوط مؤسسات السلطة لتلك المرحلة وجدت هذه الأحزاب نفسها في مواجهة أزمة هيكلية عرضتها للانقسام والتخلي عن قياداتها.[2]

---

[1] يوسف لعياضي، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم السياسية2015، ص45

[2] صلاح الدين الجو رشي، "المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة"، في تونس الأسباب والسياقات والتحديات،بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى،2012 ص263، 256

4. وفي مرحلة ما بعد سقوط النظام ظهرت العديد من المراسيم، والقوانين من اجل تنظيم أمور البلاد تمثلت في :

- حل المؤسسات السياسية لنظام السابق، فوقع حل هذه المؤسسات الدستورية بمقتضى الفصل 2 من المرسوم عدد 14,إذ تحل بمقتضى هذا المرسوم المجالس الآتية :

-مجلس النواب.

-مجلس المستشارين.

-المجلس الاقتصادي والاجتماع.

-المجلس الدستوري.

- ثم المرسوم النهائي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
- مرسوم سنة 2011 مؤرخ في فيفري 2011 يتعلق بإجراء اللجنة العليا للإصلاح السياسي. [1]

[1] يوسف لعياضي، مرجع سابق، ص47، 48، 57

5 .لا يمكن الحديث عن مرحلة الانتقال الديمقراطي في التجربة التونسية، دون التطرق إلى الحلقة الأساسية التي وضعت معالم طريق تلك المرحلة، وضبطت إيقاع المسار الانتقالي بمحطاته الرئيسية، ونقصد بذلك"الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي". لم تنشأ الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من فراغ، بل سبقتها ومهدت لها هيئتان سبقتا تكوينها: أولاهما **المجلس الوطني لحماية الثورة**، والذي تشكل كليا خارج الأطر الرسمية وضم أحزابا سياسية، ومنظمات وطنية، وشخصيات عامة، أما الهيئة الثانية "**اللجنة العليا للإصلاح السياسي**"ترأس هذه اللجنة أستاذ القانون عياض بن عاشور.

6 . ساهمت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في نقل البلاد من مرحلة ثورية في غياب شرعية مؤسساتية إلى مرحلة المؤسسات الشرعية، وكان من نتائج الهيئة العليا لتحقيق أهدافها بناء على الصلاحيات التي تتمتع بها إنشاء اللجنة العليا المستقلة للانتخابات.

7 . نجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة، والتي انبثق عنها: انتخاب المجلس التأسيسي في 2011، حيث مثل خطوة هائلة في إرساء قواعد النظام السياسي الجديد، تم الفوز بالأغلبية الساحقة للتيار الإسلامي المتمثل في حزب النهضة في عضوية المجلس إذ سمح المجلس التأسيسي بالتعددية الحزبية.

8. ومن مؤشر التغيير السياسي نجد الانتخابات التشريعية لسنة 2014، والذي تمكن من خلالها فوز حزب نداء تونس بالأغلبية النسبية 93.17%، في أول انتخابات شارك فيها بعد اقل من سنتين ونصف من تأسيسه، وعلى أثره تراجع حزب النهضة.[1]

[1] عز الدين عبد المولي، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات عن الموقع الالكتروني Studies.aljazeera.net/arabworddemocracy.

9 .احترام كل الأطراف السياسية من أحزاب على ما أفرزته الانتخابات التشريعية 2014 أهم دليل على نجاح التغيير السياسي، فإقرار حزب النهضة بهزيمته، وتهنئة حركة نداء تونس على لسان ممثلها زياد العذاري، هي سابقة أولى تحسب في التاريخ حزب النهضة، وتكشف ربما عن تطور ملحوظ لها في الفهم ,والالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية الحديثة.[1]

10 .تنظيم لانتخابات الرئاسية 2014 وتعد هذه الانتخابات نهاية لمرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس، وأول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي انتخب في 2011.[2]

11. وفي ظل ذكر دستور 2014 الجديد نجد أن البرلمان التونسي في دستور الجمهورية الثانية احتل مكانة هامة، جعلت منه سلطة لا ياستهان بها، وذلك من خلال الإضافات التي أتى بها دستور 2014، والإمكانية التي أتاحها للمعارضة لتكوين لجنة تحقيق كل سنة تتيح لها الفرصة لمراقبة عمل الحكومة, ومدى تمسكها ببرنامجها الذي عرضته على البرلمان.

12 .لم تعد عبارة دولة القانون والديمقراطية وسيادة الشعب مجرد حبر على ورق، بل تجلت ابرز معانيها في دستور 27 جانفي 2014 الذي كرس نشاءه الجمهورية الثانية، فلقد تدارك دستور الجمهورية الثانية الوضع بتحويل النظام السياسي من نظام رئاسوي شكل فيه رئيس الجمهورية السلطة المحورية داخل الدولة، إلى نظام برلماني يقوم لا فقط على التفريق بين السلطات ولكن على التوازن بينهما.[3]

[1] كرم سعيد، تعزيز الديمقراطية تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة، المركز العربي للبحوث والدراسات

[2] عز الدين عبد المولى، مرجع سابق

[3] Constitution de la république tunisienne

http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/constitution-b-a-t.pdf

13 .مساهمة الإسلاميون أي حركة النهضة كلاعب إسلامي معتدل يبتعد عن التشدد ويميل إلى التوافق مع الاتجاه العام للمجتمع والدولة في مجال حقوق الإنسان، فلم تحاول حركة النهضة بعد أن تفرض على المجتمع التونسي منظومة معينة للقيم، تتصادم مع ثقافة المجتمع، فنلاحظ كتابات الغنوشي رئيس حزب حركة النهضة في مجال حقوق الإنسان وبالأخص في مجال حقوق المرأة، يقول "ليس في الإسلام ما يبرر إقصاء نصف المجتمع الإسلامي عن دائرة المشاركة، والفعل في الشؤون العامة...بل أن ذلك من الظلم للإسلام قبل أن يكون ظلما للمرأة ذاتها...لأنه على قدر ما تنمو مشاركة المرأة في الحياة العامة، على قدر ما يزداد وعيها بالعلم الخارجي، وقدرتها على التأثير فيه....نحن إذن مع حق المرأة الذي قد يرتفع أحيانا إلى مستوى الواجب في مشاركتها في الحياة السياسية على أساس المساواة في إطار احترام أخلاقيات الإسلام,فإنما التفاضل بالكفاءة والخلق لا بالجنس واللون".

14 .رد الاعتبار للغة العربية وترغيب الشباب في القراءة، وترقيته على نظافة التفكير والسلوك من خلال الاعتماد على وسائل كثيرة مثل المحاضرة، الدرس، الندوة، والدعوة، الجريدة والمجلة، ثم فيما بعد الانخراط في الجمعيات، والمنظمات الكشفية، النقابية والاجتماعية.[1]

[1] أسماء قطاف تمام، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية"حركة النهضة التونسية نموذجا"، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013، ص190،189

المطلب الثاني : تحديات التغيير السياسي في تونس بعد 2011

على الصعيد السياسي:

1. منذ قيام الثورة شهدت تونس تغييرات سياسية واسعة أبرزها(المجلس التأسيسي)التي فاز به حزب النهضة الإسلامي بنحو40%من أصوات الناخبين، إلى أن منذ انتخاب المجلس التأسيسي تعرضت البلاد لعدد من المشكلات السياسية، التي ارتبطت في المقام الأول بطول الفترة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي في 23 أكتوبر2012 والذي لم ينجح في وضع مسودة الدستور.[1]
2. استياء كبير لدى المعارضة التونسية (الجبهة الشعبية، والاتحاد من اجل تونس، وجبهة الإنقاذ، وحركة تمرد) فقد رأت هذه المعارضة أن في ذلك محاولة من الترويكا للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الدولة، إذ طالب عدة أحزاب مثل حزب نداء تونس والحزب الجمهوري، بحل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة كفاءات.[2]
3. بعد إتمام صياغة الدستور 2011/12/12، بدأ الخلاف بين النخب السياسية التونسية، وكان هذا الخلاف حول بنود الدستور، ثم أن تصديق القانون المنظم للسلطة العمومية على أن المجلس التأسيسي سيد نفسه، ومنحه صلاحيات واسعة انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صياغة الدستور، وتأسيس لمرحلة جديدة لانتقال الديمقراطي، إلى مجلس برلمان صلاحياته مراقبة أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها ومنحها الشرعية، أو حجبها عنها، زاد من حدة الخلاف بين الفر قاء السياسيين .[3]

---

[1] إيمان عبد الحليم، أزمات متصاعدة، المرحلة الانتقالية في تونس، الأهرام، مجلة السياسية الدولية، 2017

[2] أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق، العدد6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات2013، ص9

[3] عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد كانون الأول/2010، أطروحة لنيل الماجستير في التخطيط والتنمية جامعة النجاح، فلسطين، 2016ص135، 136

4. فشل حكومة الترويكا في تصدي للعمليات الإرهابية، جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة سفينة البلاد، وضمان الاستقرار الأمني، وتحقيق التطور الاقتصادي، علاوة على معاناة الأحزاب الممثلة للترويكا من حالات انشقاق داخلي، خاصة حزبي المؤتمر والتكتل، فقد اعترض عدد كبير من أعضاء الحزب على قرار التحالف مع حزب النهضة ذات التوجه الإسلامي، بسب الاختلاف الإيديولوجي والسياسي، اختار المنشقون الانسحاب على مساندة الترويكا، وانظموا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التأسيسي آو خارجه,وأسس بعضهم أحزابا جديدة .
5. عقب فوز حزب نداء تونس برئاسة الباجي قايد السبسي تعاظمت المخاوف من عودة نظام بن علي، وهذه المخاوف عبرت عنها أطراف من النخب المعارضة التونسية إضافة إلى الجماهير التونسية، وتبع هذه المخاوف التاريخ الماضي لسبسي، الذي تقلد في عهد بورقيبة وزارتين هما:الداخلية والخارجية، وعينه بن علي رئيسا لمجلس الشعب في سنة1990 و1991، كما تعود المخاوف لأسباب أبرزها أن حزب نداء تونس يضم نشطاء سابقين من حزب التجمع المنحل الذي كان الحزب الحاكم في عهد بن على.[1]
6. انقسام المجتمع السياسي في تونس بعد انتخابات 23اكتوبر 2011 فريق مؤيد للترويكا وأخر معارض لها,ماساهم في تكريس الاستقطاب الثنائي والصراع الحاد على السلطة.[2]

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق ص190 138 ،191

[2] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص8

على الصعيد الاقتصادي:

1. توتر العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل-وحركة النهضة على خلفية مساندة الاتحاد للكثير من الإضرابات في البلاد، والتي أثرت في الوضع الاقتصادي للدولة في تلك المرحلة، ما أدى إلى غلق عشرات الشركات الأجنبية، فيما اتهم الأمين العام للاتحاد الحكومة بسوء التسيير.[1]
2. بعد تسلم النخبة الحاكمة زمام الأمور توافقيا مع النخب المعارضة، عاشت تونس أجواء الاستقطاب الحاد والخلاف الايدولوجي بين العلمانيين الإسلاميين، وذلك بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية والرئاسية عام 2014، كما شهدت الحملة الانتخابية وبرامج الحزبين الرئيسين حزب النهضة، وحزب نداء تونس انقساما حادا بسبب الاختلاف الإيديولوجي، مما تسبب في غياب الاستراتجيات الاقتصادية عن المشهد الانتخابي، وهذا يؤكد أن كلا الطرفين لعبا على وتر مخاوف الجماهير,أكثر من الحرص على تحقيق البناء الاقتصادي في تونس.[2]
3. إن ما تعرضت له البلاد من حوادث العنف ساهم في تراجع إقبال السياح على تونس في، وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي في2013، وفي السياق نفسه شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل مردها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية، وارتفاع قيمة الدين الخارجي ب 2.5 مليار يورو سنة 2013 ، وتفاقم عجز الميزان التجاري ب8.8 % ما اثر سلبا في الوضع الاجتماعي ، واتساع دائرة الفقر. [3]

[1] إيمان احمد عبد الحليم، مرجع سابق

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق ص137

[3] أنور الجمعاوي،المرجع السابق ص14،15

على الصعيد الأمني:

1. في 30 أكتوبر 2012 وقعت مواجهات واسعة بين عناصر سلفية وقوات الأمن في منطقة دوار هيشر من ولاية منوبة، أسفرت عن مقتل شخصين من التيار السلفي بعد أن شاركا بمهاجمة مركز الحرس الوطني متسلحين بالراجحات والأسلحة البيضاء، وكان من اخطر الحوادث الأمنية التي شهدنها تونس هي الهجمات التي شنها عدد من العناصر السلفية على السفارة الأمريكية في سبتمبر 2012.[1]
2. وما أدى إلى تأزم الوضع الاغتيالات السياسية، فعقب اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد كشف عن عمق المأساة التي وصل لها الواقع السياسي التونسي بعد الثورة، فتحولت المعركة بين النخب السياسية التونسية من تحقيق مكتسبات الثورة وإتمامها إلى البحث عن المناصب، وتقاسم الصلاحيات والجاه على حساب كرامة الشعب ومصير البلاد.
3. اغتيال السياسي محمد البراهمي زاد من حدة الاحتقان في البلاد، و توجيه أصبع الاتهام لبعض الجماعات السلفية المتشددة (أنصار الشريعة) التي فشل حزب النهضة في إقناعها بإنهاء تمردها المسلح، وفي ذات الوقت وجدت أطراف المعارضة فرصة سانحة لتحميل الحكومة التونسية المسؤولية السياسية والأخلاقية في عملية الاغتيال، ثم بلغت التحركات الاحتجاجية ضد حكومة الترويكا، وذلك احتجاجا على اغتيال محمد براهمي ومطالبته بحل المجلس التأسيسي وحكومة علي العريض.[2]

[1] إيمان احمد عبد الحليم,مرجع سابق.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة,مرجع سابق ص189 136

4. شهدت الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية عام 2014 جملة من المعيقات والصعوبات التي اعترضت طريقها خلال فترة الانتخابات، هدفت هذه الأحداث بمحاولة تخريب الانتخابات وإفشالها، حيث أحبط الجيش التونسي وأجهزة الأمن عدة مخططات وعمليات خلال أجواء الانتخابات، سعيا لجلب الفوضى وإفساد إتمام مراحل التغيير السياسي من اجل ترسيخ الديمقراطية.
5. إحباط لهجوم على مركز اقتراع في مدينة القيروان وسط تونس، ما أدى لمقتل مسلح واعتقال ثلاثة آخرين قبل هجومهم على المركز، وأصيب عسكري تونسي بجراح اثر إطلاق مسلحين النار عليه خلال الانتخابات.
6. لم تهنأ الحكومة الانتقالية بتسليمها مقاليد الحكم، حيث عاشت أحداثا أمنية صعبة تمثلت لهجمات نفذتها جماعات متشددة، وأدت إلى مقتل 14 عسكري تونسي، وكانت هذه الجماعات قد أعلنت بصراحة عن نيتها لإفشال المشهد الديمقراطي في تونس.[1]

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق ص204، 205

على الصعيد الإعلامي :

1. شهدت تونس عقب الثورة حالة من الانفلات، فتعددت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير اتساعا غير مسبوق، غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم في ظهور كتابات موغلة في التعصب مروجة لمنطق الإقصاء والتخوين، وجاء في التقرير أعدته المجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيتان هما: "**المجلس الوطني للحريات بتونس**" و"**شبكة تحالف من اجل نساء تونس**"، أن الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض، وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي، وورد في التقرير أيضا أن القنوات التلفزيونية والإذاعية تحولت إلى أبواق حزبية تروج خطابا مشتملا على التخوين، والتكفير.
2. واخبر التقرير بان الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت حول 90 في المئة من خطابات الكراهية، في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية، واشتمل على نحو 13% من هذه الخطابات دعوات ضمنية آو صريحة إلى العنف، وأشار التقرير إلى أكثر من 58% تضمنت خطابات الكراهية تعلقت على نحو مباشر أو غير مباشر بمحوري الأحزاب والدين،
3. ساهم الخطاب الإعلامي التحريضي في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعي والعنف السياسي. [1]

[1] أنور الجمعاوي مرجع سابق، ص15

المطلب الثالث :دور الرباعية التونسية في سبيل إنجاح عملية التغيير السياسي.

ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في دعمها الدائم لشعب التونسي، وما يؤكد هذا دورها في امتصاص غضب الجماهير ومساندة الثورة التونسية 2011. فعلى سبيل الذكر نجد :

1. الاتحاد العام التونسي لشغل : اصدر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي لشغل بيان يوم 21 ديسمبر 2010، أكد فيه أن الشغل حق مشروع تضمنه كل التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدولية، وان معالجة قضية الشغل تعد من الحلول الأساسية التي يتم اعتمادها للقضاء على مظاهر الشعور بالحيف والإحباط، ولما قد يأتي عنه من ردود فعل عفوية يمكن أن تودي إلى مآسي اجتماعية يصعب إدارتها، فجدد الاتحاد العام التونسي لشعل التشديد على ضرورة فتح حوار جدي لمواجهة البطالة من اجل تنمية مستدامة تقوم على التلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، كما دعا إلى اعتماد حلقات حوار جهوية ووطنية للقضاء على عوامل التوتر، وعلى اثر إطلاق الرصاص على المتظاهرين في 11 يناير 2011، وقتل المواطنين الأبرياء في عدد من الجهات طالب تشكيل لجنة تقصي الحقائق من اجل محاسبة كل من أطلق الرصاص على المتظاهرين، والسحب الفوري لفيالق الجيش من المدن والشوارع وفك كل أشكال محاصرة الأمن لبعض المناطق، وعبر الاتحاد عن دعمهم للجهات المتضررة وتضامنهم مع اسر الضحايا.[1]

[1] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق ص233

2. الهيئة الوطنية للمحامين: كان للمحامين دور متميز بل حاسم في الانتفاضة التي اندلعت في البلاد، ففي سيدي بوزريد والقصرين تضامن المحامون مع المحتجين وتظاهروا معهم في الشارع، وكان الأمر كذلك في مختلف أنحاء البلاد، نزلوا في الشارع بزيهم المميز وحاولوا حماية المتظاهرين والمحتجين وفي بعض الأحيان قادوا المظاهرات، كما نددوا بصوت عالي بالرئيس السابق والعائلة الفاسدة التي كانت تنهب الثروات.
3. تنظيم الهيئة الوطنية للمحامين 31 ديسمبر 2011، وقفات احتجاجية في كامل المحاكم التونسية رفعوا من خلالها الشارة الحمراء استجابة للقرار الذي اتخذته هيئة المحامين في جلستها العامة، التي انعقدت يوم 29 ديسمبر للتعبير عن تضامنهم مع مطالب الحركة الاحتجاجية في تونس، والمطالبة بإطلاق الحريات واستقلال القضاء، كما قامت الهيئة الوطنية للمحامين بعقد اجتماع داخل قاعة مكتبة المحكمة، لتشكيل لجنة من المنظمات الحقوقية والتحقيق في ملفات الفساد، والجرائم الخطيرة التي تم ارتكابها ضد الشعب التونسي.[1]
4. لحماية تونس من مضاعفات سلبية قد تقلب المشهد السياسي والميداني برمته رأسا على عقب، وحتى لا تجر البلاد نفسها للتجربة المصرية والاقتتال الداخلي، نظمت مؤسسات المجتمع المدني سلسلة من الندوات حول مشروع الدستور، والنقاط الخلافية فيه قبيل إقراره وناقشت الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق نزاهة الانتخابات إضافة لندوات تتعلق بموضوع تمويل الحملات الانتخابية.[2]

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع السابق، ص23، 237

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، 125

5. وجدت مؤسسات المجتمع المدني خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل نفسها تمسك بزمام المبادرة لإطلاق حوار شامل بين مختلف الأحزاب السياسية التونسية، فاعد الاتحاد العام التونسي للشغل باتفاق مع اتحاد الصناعة والتجار وعمادة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان مبادرة مرفقة بخارطة طريق تضمنت عدة نقاط إجرائية ومبادئ أسياسية للحوار وأهدافه أهمها : إيجاد أرضية يتفق عليها الجميع بشان المسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية، وبالفعل نجح الرباعي في رفع أكثر ما يمكن من الأحزاب للموافقة على مضمون خارطة الطريق التي تقدم بها في بداية الحوار، فانتهت الجولة الأولى من الحوار بين الأحزاب السياسية بالتوصل إلى اختيار رئيس حكومة جديد، حيث وافقت 9 أحزاب وامتنعت 7 أحزاب عن التصويت، وانسحب الحزب الجمهوري من الحوار في ظل هذا قدم حزب النهضة تنازلات كبيرة، وتضحيات كثيرة في سبيل إنجاح الحوار، واقتناع رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي بان مصلحة البلاد، والحركة تقتضي التنازل عن الحكومة، مع التأكيد أن كافة أطراف الحوار قدمت تنازلات متفاوتة.

6. رغم التناقض الوظيفي بين الاتحاد التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة، إلا أن ذلك لم يمنع الطرفين من العمل سويا للتدخل لصالح البلاد، ورعاية حوار وطني بين أطراف سياسية متنازعة.[1]

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق،ص126، 127

7. تمكن الرباعي الراعي للحوار من تجميع الفرقاء السياسيين، وذلك بفرض التفاوض على القضايا المتنازع عليها، إذ توصل الرباعي الراعي للحوار مع الأحزاب السياسية إلى اختيار حكومة تكنوقراط ، برئاسة مهدي جمعية والتي تعتبر كخطوة باتجاه الانفراج السياسي.[1]
8. بعد 14 كانون الثاني ساهم اتحاد الشغل في كل المحطات التي تلت هروب بن على، انطلاقا من المبادرة ببعث لجان الدفاع المدني ثم بالمساهمة في تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة يوم 11 شباط 2011، ولم يغب الاتحاد عن أي محطة سياسية انطلاقا من انتخابات المجلس التأسيسي في 2011 إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية نهاية 2014، وفي مقابل ذلك يواصل الاتحاد العام التونسي للشغل الإصرار على تأدية الأدوار الملقاة على عاتقه في محاولة الارتقاء بهذه الأوضاع، وذلك رغم دقة أوضاعه التنظيمية الداخلية والهجمات العديدة التي يتعرض لها من أطراف عديدة، تريد أن تزيحه من الساحة ولكنه لازال يصر على البقاء ومواصلة مشواره الذي بدأه المؤسسون الأوائل.[2]

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 22

[2] منصف القابسي، النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة وقراءة تحليلية وتقويمية لتجربة الاتحاد العام التونسي لشغل، مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 94، 2015

9. أن الوسائل التي طورها الاتحاد كثيرة في سعيه للمساهمة في القضاء على الفقر والتقليص من الفوارق بشكل عام خاصة بعد الإطاحة بنظام بن على، وقد أضيف إلى هذه الوسائل تشكيله، تمثلت في هيئة المحامين، وهيئة حقوق الإنسان، واتحاد أصحاب العمل، للإشراف على المراحل الانتقالية التي تمر بها البلاد، ومنها مشاركته في العديد من الهيئات الرقابية والتشاورية وإمضاؤه للعقد الاجتماعي مع الحكومة واتحاد أصحاب الأعمال، ومشاركة هياكله في العديد من المشاريع الوطنية، والبرامج التي ترمي إلى إصلاح منظومات التربية والتعليم بمستوياته، من الابتدائي إلى الثانوي إلى العالي والبحث العلمي، وتدخلاته العديدة للمساهمة في حل الأزمات التي تمر بها البلاد في المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك لا يزال الاتحاد العام التونسي للشغل يعد الفاعل المركزي الأكبر في حقل التاريخي بتونس إلى يومنا هذا.[1]

10. أن دور الرباعي قد برز أيضا في عملية صك الدستور التونسي، الذي اعتبر من أهم المعضلات السياسية، والتي أدخلت تونس في دوامة أضرت بالأمن والاقتصاد،وعلى اثر هذا الإعلان خريطة طريق تضمنت الدعوة إلى إقرار المسودة الأخيرة من الدستور في نهاية كانون الثاني، وبموجبها استقالت حكومة الترويكا كجزء من بنود خريطة الطريق وحلت مكانها حكومة تكنوقراط ، ما أفسح المجال أمام الانتخابات برلمانية ورئاسية ستجري في نوفمبر وأكتوبر 2014. [2]

[1] منصف القابسي، مرجع سابق.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، 129

خلاصة الفصل

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن تونس شهدت خلال المرحلة الانتقالية العديد من حالات المد والجزر، والتنافر السياسي وحوادث الاغتيالات والعنف السياسي، بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم ذلك استطاعت القوى غير الرسمية على اختلافاتها من تجاوز هذه التحديات، فلقد أثبتت مؤسسات المجتمع المدني التونسي ريادتها في تجربة التغيير السياسي السلمي، ونجحت في تجنيب تونس الويلات آو المعارك الداخلية، فهي أمسكت العصا من المنتصف، و أخدت على عاتقها إخراج البلاد من نفق الأزمة السياسية المظلم.

إن نجاح الحوار الذي رعته مؤسسات المجتمع المدني لا يعكس دورها فحسب، بل يعبر عن ثقة مميزة من جانب الأحزاب السياسية المختلفة الإيديولوجيات في تونس، فقد ساهم في تقريب وجهات النظر بين جميع الفر قاء السياسيين، مما أدى للتغلب على الأزمة التي مرت بها البلاد وإرساء قيم الممارسة الديمقراطية.

الخاتمـــــــة

لم تكن تونس قبل التغيير السياسي 2011 ابتكارا من الوضع العربي، فقد كان نصيبها من نظام الحكم التسلطي وافر، ولم يكن نقاش مؤسسات المجتمع المدني فيها حول مسالة التغيير السياسي من اجل تحقيق الديمقراطية يدور حول ترتيبات الانتقال الديمقراطي، والمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة وغيرها من إشكالات الواقع العملي وإنما حول غياب الديمقراطية كليا.

فرغم الانقسامات الحادة بين التيارات السياسية المختلفة حول صياغة الدستور التونسي الجديد على التفاصيل الجزئية، كطبيعة نظام الحكم، والنظرة للمرأة في الدستور، فعلى صعيد حقوق المرأة مثلا طالب الليبراليون بالتنصيص الحرفي على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، بينما قال حزب النهضة" أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة.

ولقد أثبتت مؤسسات المجتمع المدني التونسي مابعد 2011 أن الحوار هو الآلية الوحيدة، والناجحة لإنهاء الخلافات السياسية عبر الوصول إلى أرضية مشتركة، وذلك وانطلاقا من تغليب المصلحة العامة على نظيرتها الحزبية الخاصة.

وعليه استطاعت تونس أن تصنع لنفسها ما يعرف" بالاستثناء التونسي"، حيث كانت البلاد العربي الوحيد الذي نجح فيه عملية الانتقال الديمقراطي، دون الوقوع في التجربة المصرية من فتن واقتتال داخلي أو الوقوع في الحرب الأهلية.

التوصيات:

تعد التوصيات المذكورة أدناه بمثابة أفاق مستقبلية لتكملة التغيير السياسي، وصولا لنظام ديمقراطي تتجسد مبادئه على ارض الواقع.

ضرورة عدم إطالة الفترة الانتقالية والالتزام بمواعدها بدقة للحرص على ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، وفي هذا الصدد نذكر أن المرحلة الانتقالية للمجلس التأسيسي شهدت تمديدا لعام إضافي يعكس اتفاق كافة الأطراف السياسية.

على النخب السياسية التونسية تفعيل دورها، وتصويب نظرها نحو المجتمع والشعب أكثر من مصالحا الحزبية حيث كثرت الأصوات التي وصفت النخب بالمقصرة.

ضرورة إيجاد حلول سريعة بخصوص الوضع الاقتصادي المتدهور، لان التغيير لم يرفع شعار الانتقال الديمقراطي فحسب بل أيضا إلى شعارات اجتماعية واقتصادية.

ينبغي تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية فضعف الشباب، وإبعادهم عن المعترك السياسي ينقص من ثقتهم بالنخب السياسية، وقد يؤدي إلى توجههم لتبني أفكار أخرى غير ديمقراطية، خاصة وان البيئة المحيطة تعج بالجماعات المتطرفة .

ضرورة تأسيس هيئة مستقلة لمراقبة المضامين الإعلامية التي تطلقها وسائل الإعلام المختلفة لضبط نشاط الإعلام التحريضي.

ملاحق

ملحق رقم 01

خطاب الثلاث للرئيس التونسي زين العابدين بن علي كمحاولة لامتصاص الغضب الشعب التونسي، وإرضاء للمعرضة التونسية وقد جاء في الخطاب كالأتي.

بسم الله الرحمن الرحيم

"أيها الشعب التونسي، أكلمكم اليوم، اكلم كل التونسيين، في تونس وخارج تونس، أكلمكم بلغتكم لان الوضع يفرض تغيير عميق وشامل وانأ فهمتكم، فهمت الجميع العاطل والمحتاج والسياسي، والذي يطلب مزيدا من الحريات,فهمت الجميع، لكن الأحداث الجارية اليوم في بلادنا–التخريب–ليس من عادات التونسي، التونسي المتحضر، التونسي المتسامح، العنف ليس من سلوكنا ولابد أن يتوقف التيار، يتوقف بتكاثف جهود الجميع، أحزاب سياسية، منظمات وطنية (...).سيكون التغيير الذي أعلن عنه الآن استجابة لمطالبكم التي تفاعلنا معها، وتألمنا لما حدث شديد الألم(...)، كل يوم من حياتي كان ومازال (...)، ولم اقبل يوما ولن اقبل أن تسيل قطرة دم واحدة من دماء التونسيين، تألمنا لسقوط ضحايا وتضرر أشخاص(...)، أمام المطالب الأساسية فقلت إني فهمتكم، وقررت الحرية الكاملة وكافة للإعلام بكافة وسائله، وعدم حجب مواقعه الالكترونية، ورفض إي شكل من أشكال الرقابة عليها مع الحرص على احترام ، ومبادئ المهنة الإعلامية، والمجال مفتوح من اليوم لحرية التغيير السياسي (...)، فلأبأس من حزب أو منظمة يريد تنظيم تظاهرة سلمية(...)، وسأعمل على صون دستور البلاد واحترامه (...)، إني تعهدت من يوم السابع من نوفمبر بان لا رئاسة مدى الحياة، وكذلك فاني أجدد الشكر لكل من ناشدني للترشح 2014(...)".[1]

عاشت تونس–عاش شعبها–عاشت الجمهورية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

[1]شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، مسلسل أحداث تونس+خطابات بن علي الأخيرة

www.muslm.org/vb/showthread.php 415948

ملحق رقم 02

من شعارات الثورة التونسية

عبرت الشعارات التي رفعتها الجماهير الشعبية بشكل مكثف عما تراكم في وعيها خلال العشرين سنة الأخيرة من حكم بن علي، التي عبرت عن مطالب الشعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية....ومن ابرز ذلك الشعارات التي كانت ترددها:

ارحل، كانت تردد بالفرنسية Dégage.

التشغيل استحقاق، ياعصابة السراق.

هزوا يديكم ع البلاد، ياعصابة الفساد.

شغل حرية، وكرامة وطنية.

يسقط حزب الدستور، يسقط جلاد الشعب.

بن علي ياجبان، شعب تونس لايهان.

لا للطرابلسية، يا سراق الميزانية.

تونس حرة حرة، بن علي على برا.

تونس حرة حرة، والتجمع على برا.

خبز وماء، بن علي لا.

لا اله الله والشهيد حبيب الله. [1]

[1] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص244، 245

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I. الكتب السماوية

1. القران الكريم

II. الكتب باللغة العربية

2. بلال محمود الشوبكي، **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي "حماس"نموذجا**، فلسطين، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، 2008.

3. قصاب احمد، **تاريخ تونس المعاصر1881-1956**، تعريب حمادى الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، الطبعة الأولى، 1986.

4. عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الطبعة الأولى، 2011.

5. الطاهر بنجلون، **الشرارة انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار**، ترجمة حسن عمر، المغرب :المركز الثقافي العربية، الطبعة الأولى ، 2012.

III. المراجع باللغة الفرنسية

-**Constitution de la république tunisienne**

http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/constitution-b-a-t.pdf

- **Tunisie défis économique et sociaux post-révolution**. Publie, banque africaine de développement p38, 2012

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Tunisie%20D%C3%A9fis%20%C3%89conomiques%20et%20Sociaux.pdf

IV. مقالات من كتب

1. بن خليف عبد الوهاب، "**دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس**"، في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر03، مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،2012.
2. بوقاعدة توفيق، "**دور المجتمع المدني التونسي في التحول الديمقراطي** "في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر 03، مختبر البحوث والدارسات في العلاقات الدولية، 2012.
3. الحناشي عبد اللطيف، "**الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**"، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى،2012.
4. الجورشي صلاح الدين، المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة، في تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى،2012.
5. طرشونة لطفي، "**منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير**، "في تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى،2012.
6. تايب عائشة،"**الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس قراءة سوسيولوجية**"، في تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.
7. مرزود حسين،"**تأثير الفساد وانعكاساته على قوة الشارع وحركة المجتمع المدني وعلى سيناريوهات التغيير السياسي في الجزائر**،"في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر03، مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،2012.

V. المقالات الكترونية

1. أيه يوسف عبد السلام، **أسباب قيام ثورات الربيع العربي**، المركز العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية.
2. إدارة البحوث والدراسات، **قراءات نظرية التغيير السياسي,المفهوم والأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، 2012.
3. حامي الدين عبد العلي، **الثورة الشعبية في تونس,مدى قابلية النموذج للتعميم**، سلسلة تقيم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. عزالدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات.
5. كرم سعيد، **تعزيز الديمقراطية تونس بين خفوت الإسلامي وصعود تيارات الحداثة**، المركز العربي للبحوث والدراسات.

VI. المجلات الالكترونية

1. أل الشيخ موسى، **معوقات التغيير الاجتماعي**، مجلة البصائر، العدد46،2010.
2. الجمعاوي أنور، **المشهد السياسي في تونس,الدرب الطويل نحو التوافق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، 2013.
3. عامر حسن فياض، **المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم**، مجلة مدراك، مؤسسة مدراك لدراسة آليات الرقي الفكري، العدد الأول.
4. عبد الحليم إيمان، **أزمات متصاعدة المرحلة الانتقالية في تونس**، الأهرام، مجلة سياسية دولية 2017.
5. كربوسة عمراني، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر**، بسكرة الجزائر، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، العدد 16
6. منصف القابسي، **النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة وقراءة تحليلية وتقويمية لتجربة الاتحاد العام التونسي لشغل**، مجلة الدفاع الوطني، العدد 94.

VII. قائمة المذكرات والأطروحات الالكترونية

1. حرز الله منير،**الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية,جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015
2. عمارة ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012 .2013
3. عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008،2007 .
4. عبد الرحمن يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد كانون الاول2010/**، أطروحة لنيل الماجستير في التخطيط والتنمية، فلسطين، جامعة النجاح، 2012.
5. أسماء قطاف تمام، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية" حركة النهضة التونسية نموذجا"**,مذكرة لاستكمال الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية،2013.
6. لعياضي يوسف، **التحولات الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم السياسية، 2015.
7. محمد عارف عبد الله، **دور قناة الجزيرة في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي(الثورة المصرية نموذجا)**، أطروحة لنيل الماجستير في التخطيط والتنمية السياسة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2012.

VIII. المنظمات

1. منظمة هاريكار غير الحكومية، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**، مطبعة زنا دهوك،2007.

IX. المواقع الالكترونية

1. موسوعة الجزيرة فضاء من المعرفة الرقمية،الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس...نوبل لسلام، قطر2015،عن الرابط الالكتروني www.aljazeera.net/encyclopédia
2. شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، عن الرابط الالكتروني

www.muslm.org/vb/showthread.php?415948

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
ملخص الدراســـــة	2-1
مقدمـــــــــة	4-3
أهمية الدراسة	5
مبررات اختيار الموضوع	6
إشكالية الدراسة	7-6
مناهج الدراسة	8
المقاربات المستعملة	9
صعوبات الدراسة	9
أدبيات الدراسة	10-9
تقسيم الدراسة	11
الفصل الأول :الإطار النظري لمفهوم التغيير السياسي	13-12
المبحث الأول: ماهية التغيير السياسي	14
المطلب الأول : مفهوم التغيير السياسي	17-14
المطلب الثاني: خصائص التغيير السياسي	19-18
المطلب الثالث : أنماط التغيير السياسي	20
المبحث الثاني: مراحل التغيير السياسي	21
المطلب الأول:مرحلة الوعي بالواقع	21
المطلب الثاني:مرحلة تكامل الأهداف	21
المطلب الثالث :الشروع في عملية التغيير السياسي	21
المبحث الثالث: مناهج التغيير السياسي	22
المطلب الأول:منهج التغيير الدستوري	22
المطلب الثاني:منهج التغيير السلمي	22
المطلب الثالث: منهج التغيير العنيف	22
الفصل الثاني : مجرى عملية التغيير السياسي في تونس2010-2016	24
المبحث الأول:تونس دراسة جغرافية وتاريخية	26
المطلب الأول: الإطار الطبيعي والتوزيع الجغرافي في تونس	27-26
المطلب الثاني: الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس	29-28
المطلب الثالث : لمحة عن اقتصاد التونسي	30
المبحث الثاني : دوافع التغيير السياسي في تونس	31

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي قبل 2010	32-31
المطلب الثاني : طبيعة النظام الاجتماعي قبل 2010	35-34
المطلب الثالث: طبيعة النظام الاقتصادي قبل 2010	37-36
الفصل الثالث: المؤسسات غير الرسمية في عملية التغيير السياسي تونس (2010-2016)	42
المبحث الأول:دراسة في المجتمع المدني التونسي	44
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني	46-44
المطلب الثاني: المجتمع المدني التونسي(النشأة والتطور)	49-47
المطلب الثالث:خصائص المجتمع المدني التونسي	51-50
المطلب الرابع: أهم مؤسسات المجتمع المدني في تونس	35-52
المبحث الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني بين مؤشرات وتحديات التغيير السياسي في تونس	54
المطلب الأول: مؤشرات التغيير السياسي في تونس بعد 2011	58-54
المطلب الثاني: تحديات عملية التغيير السياسي في تونس	64-59
المطلب الثالث:دور الرباعية التونسية في سبيل إنجاح عملية التغيير السياسي	69-65
الخاتمـــــــة	37-72
المراجع والمصادر	81-77

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم 01	الأحزاب السياسية القانونية في تونس	38
جدول رقم 02	الأحزاب السياسية المعارضة	39
جدول رقم 03	الأحزاب غي القانونية والتي طلبت الترخيص ولم يتعرف بها	40

الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
ملحق رقم 01	خطاب الثلاث للرئيس التونسي السابق زين العابدين لامتصاص الغضب الجماهيري والمعارضة السياسية	74
ملحق رقم 02	من شعارات الثورة التونسية	75